من معطيات المسألة الشرقية العربية

مثال: التآمر البريطاني العثماني والوجود المصري في شبه جزيرة العرب

(١٢٢٦هـ-١٨١١م / ١٢٥٦هـ -١٨٤٠م)

الدكتورة نجاح محمد

جامعة دمشق - قسم التاريخ

من معطيات المسألة الشرقية العربية

مثال: التآمر البريطاني العثماني والوجود المصري في شبه جزيرة العرب

(١٢٢٦هـ-١٨١١م / ١٢٥٦هـ-١٨٤٠م)

مقدمة في ماهية المسألة الشرقية:

تتحدد هذه الماهية من خلال مضمونين أساسيين اثنين: أولهما عام وثانيهما خاص(١). العام متعلق بالعلاقات بين الشرق والغرب ليس على المستوى السياسي فقط وإنما على كل المستويات الحياتية الإنسانية الحضارية، المادية والروحية. والخاص متعلق بالعلاقات الأوربية-العثمانية تحديداً، وعلى كل هذه المستويات أيضاً. وإذا كان وجود المسألة الشرقية بمضمونها الخاص هذا قد بدأ مع بداية وجود الدولة العثمانية في عشية التاريخ الحديث، فإن وجودها بمضمونها العام قد بدأ مع بداية ظهور العلاقات الإنسانية بين الشرق والغرب في العصور القديمة.

إن كلاً من الشرق والغرب قد شكل منذ هذا الظهور وحتى يومنا هذا "مسألة" بالنسبة للآخر، ارتبطت بتاريخه إذ شغلت حيزاً كبيراً من سياسته واهتمامه ووجوده الحياتي الكلي. واختلفت في شكلها ومضامينها حسب المرحلة التطورية للطرفين في هذا العصر أو ذاك، وحسب طبيعة الدور الذي كان يلعبه كل منهما، والمرتبط بالطبع بدرجة قوته وحضارته بالنسبة للآخر. وإذا كانت "المسألة" بالنسبة للطرف الحضاري والقوي هي كيفية الهيمنة على الطرف الآخر الضعيف، أو كيفية الاحتفاظ بها أو تطويرها أو تفعيلها في حالة وجودها، فإنها بالنسبة لهذا الطرف الآخر الضعيف هي كيفية مقاومة هذه الهيمنة أو التخلص والتحرر منها إما كلياً أو جزئياً في حال بروز ضرورة التفاعل والتكيف معها على الصعيد الحضاري المتقدم فقط في حالة وجوده.

وهكذا تكونت المسألة الشرقية وبينها وبين المسألة الغربية، وعلى مرّ العصور التاريخية المتعددة، علاقة وجود محايثة، تعني أنه حيث توجد إحداهما يجب أن توجد الأخرى بالضرورة، ولكن مع اختلاف الموقع والدور والشكل والمضمون.

ورغم أن موضوع بحثنا هذا متعلق بالمرحلة الثانية من تطور المضمون الخاص للمسألة الشرقية تحديداً، والتي بدأت في أوائل التاريخ المعاصر وارتبطت بالعلاقات العثمانية-الأوربية في ظل ضعف وانحدار الإمبراطورية العثمانية، إلا أننا، ونظراً لاستحالة فصل هذا المضمون ككل عن مضمونها العام الذي يشكل بعدها التاريخي الذي بدونه يستحيل الفهم الصحيح لأي من معطياتها وأحداثها، فقد رأينا أنفسنا مضطرين إلى عرض موجز عنه من خلال تمهيد يتناول أبرز مراحل ومعطيات تطورها التاريخي الجغراسي والحضاري، ويبين أن الصراع بين الشرق العربي والغرب لم يكن منذ بدايته في العصور القديمة، ومروراً بالوسطى، وحتى التاريخ المعاصر، "صراعاً بين حضارتين مختلفتين"[٢]، كما هو الآن في إحدى سماته الجزئية، وإنما كان صراع الحضارة العربية من طرف، مع "الهمجية" في "عصور ظلام" الغرب الذي استمر في تخلفه بالنسبة لهذه الحضارة حتى القرن الثاني عشر-الثامن عشر[٣]، من طرف آخر، مما يعني أن العمر الزمني للتقدم العربي يمتد لآلاف السنين بينما العمر الزمني للتقدم الغربي ليس سوى حوالي مئتي عام فقط، ومن معطيات الحضارة العربية القديمة والإسلامية بالدرجة الأولى انطلق.

تمهيد في التطور التاريخي الجغراسي والحضاري للمسألة الشرقية:

يؤكد الجمع البحثي الموضوعي أن الشرق العربي كان مهد الحضارة والبشرية[٤]، والمركز الذي انطلقت منه المدنية في توجهها الحركي شرقاً وغرباً ومن الجنوب إلى الشمال، في وحدة حضارية أكدتها كل الدراسات التاريخية الآثارية[٥]، واستمرت باستمرار ريادة وإشعاع هذا المركز الأوحد والفريد لآلاف السنين قبل

الميلاد، والذي شهد كل المنجزات الحضارية الأولى، ومنها تشكل الدول والعلاقات بينها، وكذلك السوق الرأسمالية التجارية العالمية ثم النظام الرأسمالي العالمي باعتباره أداة القوة المهيمنة على هذه الرأسمالية والراعية لشؤونها إدارةً وتطويراً وحماية، والذي كان في تطور مستمر[٦]. وكان من الطبيعي أن تكون هذه القوة المهيمنة على النظام هي القوة الأم صاحبة هذه الدول والإنجازات الحضارية الأولى، والسباقة بها بآلاف السنين، إنها القوة العربية للمثلث الحضاري العراقي- السوري-المصري.

بدأ الصراع بين الشرق والغرب على أنه صراع بين حضارة العرب القدماء في الشرق، الذي هو "الشرق الأدنى" حسب ديورانت والمسميات الغربية اليوم الهادفة إلى إخفاء هويته العربية[٧] والذي هو "شرقي المتوسط" حسب تعبير بريستد[٨]، وبين "همجية البرابرة" في الغرب الذين كانوا ما يزالون يعيشون، كما يؤكد هذا المؤرخ الأمريكي معطيات "العصر الحجري"[٩]، وكان الأمر نفسه بالنسبة للصراع ما بين هذا الشرق العربي بداية وما بين شرقه الآسيوي، وبقي الأمر على حاله إلى أن أدّى فعل التمثل الحضاري وفعل تأثير اختلاف جدلية الناس والزمان والمكان، أي تبادلها لفعلي التأثير والتأثر، إلى نهاية الوحدة الحضارية لصالح تكوّن الخصوصيات الحضارية القومية المختلفة للتجمعات البشرية، والتي كان أبرزها خصوصية حضارات فارس والهند والصين شرقاً، وخصوصية حضارات اليونان ثم الرومان فبيزنطة غرباً وطبعاً برغم احتفاظها بالكثير من معطيات أصولها الشرقية من المركز العربي[١٠]، والذي انحصر وجوده القومي، بعد تكوّن هذه الخصوصيات القومية، في إطار الوطن العربي[١١].

شهدت العلاقات بين الشرق والغرب بعد ذلك صراعاً على مستويين: أولهما على المستوي الداخلي للمناطق الحضارية: ما بين الغرب اليوناني ثم الروماني فالبيزنطي من طرف، ونكرر القول برغم أصوله الشرقية، وما بين المركز العربي الشرقي وحده من طرف حتى بروز الوجود الفارسي كعنصر شرقي مواجه لهذا

الغرب منذ القرن السادس ق.م. أما ثانيهما فكان ذلك الصراع الذي ذكرناه ، سابقاً والمستمر منذ القديم ما بين المناطق الحضارية ككل وما بين عالم الهمجية لـ "برابرة الشمال الجرمان" حسب تعبير بريستد[١٢]، والذين ما لبثوا أن سيطروا على روما وعلى كل المنطقة الأوربية ليشكلوا أجداد شعوبها الراهنة[١٣]، وأحد أسباب خضوعها لـ"عصور الظلام" في العصور الوسطى.

برغم أنهم قد أخذوا كل سبل ومعطيات حضارتهم من المشرق العربي، بما فيه اسم بلادهم "أوربا[١٤] فإنهم ما لبثوا أن تنكروا لكل ذلك باحثين عن السبيل إلى الهيمنة على النظام الرأسمالي التجاري العالمي كسوق وكطريق وكتنظيم، وذلك كبديل عن القوة العربية، والتي زادتها دولة الإسلام قوة وازدهاراً، وبحيث شكل العرب كما يؤكد أحد الباحثين "إمبراطورية عظمى لم تبلغها أمم من بعدهم، وقدموا نموذجاً لنظام دولي أحادي كان يتعرض لخروقات وتمزقات وغزوات وحروب، إلا أنه كان قائماً بوجهيه السياسي-الاقتصادي والاجتماعي الحضاري"[١٥]. وكان مضمون هذا النظام وسيطاً كما كان قديماً إعمارياً حقيقياً حمل كل عناصر الحضارة إلى العالم عموماً، والغرب خصوصاً، إقتصاداً وعلماً وفكراً وفناً وأدباً وقوانين ونظماً سياسية واقتصادية ونقابية وديمقراطية وغيرها. وكانت المعرفة الوحيدة التي احتكرها العرب هي معرفة الطرق التجارية البحرية ما بين الغرب والشرق، ضماناً لاستمرارية هيمنتهم على النظام التجاري العالمي، أو بتعبير آخر ضماناً لاستمرارية نظامهم الرأسمالي التجاري العالمي، والذي كانت محاولة السيطرة عليه هي الهدف الأساسي من غزوات الغرب الفرنجي المدعوة خطأ بالصليبية"[١٦].

وعليه، استمر المضمون الجغراسي والحضاري للشرق بالنسبة للغرب طوال العصور الوسطى يعني الشرق العربي، ولكن بلبوسه الحضاري الإسلامي الجديد، والذي تركزت حوله تحديداً اهتمامات الدراسات والمؤسسات الاستشراقية في هذا الغرب، اقتباساً ونهباً حضارياً واستكشافاً استعمارياً، وتزويراً معرفياً موظفاً لخدمة

أهداف ما دعي بالمركزوية الأوربية أو الغربية، والمعتمدة على ادعاء زائف بأبدية الحضارة في أوربة والغرب مقابل أبدية التخلف في الشرق...والتي أدت إلى تزوير وقلب الحقائق التاريخية في كتابة الغرب للتاريخ الإنساني وبخاصة في العصور القديمة والوسطى[١٧]، وعصور الزمن العربي، زمن الهيمنة العالمية للنظام الدولي العربي، اقتصاداً وثقافة.

خمسة متغيرات عالمية أدت إلى سقوط هذا النظام، وبالتالي انتقال الهيمنة العالمية من الشرق العربي والإسلامي إلى الغرب الأوربي، وأدت بالتالي إلى تغيير المضمون الجغراسي والحضاري المذكور للمسألة الشرقية. أولهما متغير الانحدار العربي الذي أدى إلى الضعف الشرقي، وثانيهما متغير النهضة الأوربية الذي أدى إلى القوة الغربية، وثالثهما متغير نجاح أوربة بضرب الاحتكار العربي لمعرفة الطرق التجارية البحرية إلى الهند، من خلال إعادة كشفها لطريق رأس الرجاء الصالح منذ عام ٨٩٣هـ-١٤٨٨م، وإعادة كشفها لأمريكة منذ عام ٨٩٧هـ-١٤٩٢م، ثم للطريق الأطلسي إلى الهند، والذي أدى إلى نهاية النظام الرأسمالي العالمي العربي الشرقي لصالح بداية النظام الرأسمالي الاستعماري العلمي الأوربي الغربي في مرحلته الأولى، مرحلة الزعامات الأوربية المتعددة، وبالتالي لصالح الانعكاس في مسار ومضمون المسألتين الشرقية والغربية العام.

المتغير العالمي الرابع وهو بروز القوة العثمانية، وبخاصة بعد نجاحها بفتح القسطنطينية في عام ٨٥٧هـ-١٤٥٣م، ثم قيامها باحتلال معظم الوطن العربي في القرن العاشر-السادس عشر، والذي أدى إلى عدة معطيات هامة، متتابعة ومترابطة. أولها تحول المسألة الشرقية إلى التطور في منحى مضمونها الخاص المتعلق بالعلاقات العثمانية-الأوربية فقط، والذي مرّ في مرحلتين: أولهما في ظل قوة الدولة العثمانية، والممتدة منذ سقوط القسطنطينية هذا وحتى نهاية حكم السلطان سليمان القانوني في عام ٩٧٤هـ-١٥٦٦م، وثانيهما في ظل ضعف هذه الدولة منذ ما بعد

الحكم وحتى نهاية اللبوس العثماني لهذه الدولة في عـــام ١٣٣٧هــــ-١٩١٨م، وإذا كانت غائية المسألة الشرقية في مرحلتها الأولى بالنسبة للغرب الأوربي هــي تجميــد التوسع العثماني أولاً، والسيطرة على البحار العربية والطرق التجارية والدولية ثانيــاً، والحصول على الامتيازات ثالثاً، فقد كانت غائية هذه المسألة في مرحلتها الثانية هــي التنافس بين دول هذا الغرب من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن مــن ممتلكــات الدولة العثمانية، أو "الرجل المريض" كما دعتها روسية(١٨). وإن مصطلــح "المســألة الشرقية" قد جاء متأخراً ليعبر عن هذه المرحلة بغائيتها هذه ليــس إلاّ فــي "مؤتمــر فيرونا" عام ١٢٣٧هــ-١٨٢٢م ولنا عودة إلى معطيات هذه المسألة الشرقية المتأخرة لاحقاً.

المعطي الثاني لمتغير بروز القوة العثمانية واحتلالها لمعظم الوطن العربي هو تغير المضمون الجغراسي والحضاري للمسألة الشرقية، بحيث ارتبــط فــي حيزه الجغراسي بهذه القوة التي تبع لها معظم الشرق العربي، بينما استمر هذا الشرق فــي مركز الصدارة في الحيّز الحضاري لهذا المضمون، وذلك نتيجة للفرق الكبــير بيــن المستوى الحضاري المتقدم لبلدانه وبين بقية مستوى البلدان على الصعيــد العــالمي عموماً، وعلى الصعيد التركي العثماني خصوصاً. ولكن السياسة الاقتصادية والثقافيــة والإدارية المتخلفة للدولة العثمانية، وبخاصة ما تعلق منها بمحاربة التجديد والابتكــار وضرب رأس المال الوطني، وما تعلق منها، بنظام الامتيازات التي قدمتـــها للــدول الأوربية، والتي ضربت البرجوازية العربية مقابل مساهمتها في إغناء وقوة عدوتـــها البرجوازية الأوربية التي استخدمتها "كوسيلة مــن وســائل الاســتغباد الاســتعماري للأقطار العربية"(١٩)، قد أدت إلى التراجع المستمر في هـــذا المســتوى الحضــاري العربي، والذي قاوم كل هذه الظروف المضادة محافظاً على تقدمه الصنــاعي حتــى القرن الثاني عشر(هــ)- الثامن عشر(م)(١٩مكرر)، أي حتى حدوث المتغــير العــالمي الخامس، وهو متغير الثورة البرجوازية التقنية في أوربة.

كأن هذا المتغير حدّد الحسم في تحول الريادة الحضارية العالمية من الشرق العربي-الإسلامي إلى الغرب الأوربي، لتبدأ مسيرة تقدم هذا الغرب مقابل تخلف هذا الشرق، ولتبدأ معها المرحلة الثانية في تطور النظام الرأسمالي الاستعماري العالمي الغربي، وهي مرحلة الزعامة البريطانية[٢٠]، والتي كان خوفها الأعظم، وبقية قوى هذا النظام، من عودة الزمن العربي، وهو السبب الأساسي في تآمرها المستمر ضد الوطن العربي، والذي شغل المساحة الأكبر والأهم من المسألة الشرقية المتأخرة.

المسألة الشرقية المتأخرة "العربية":

ارتبطت المسألة الشرقية المتأخرة بالكثير من المعطيات التاريخية المهمة، ونكتفي بذكر أبرزها:

المعطى الأول هو الضعف العثماني ومنه العربي، وتصاعد القوة الأوربية من طرف آخر، وفي شتى الميادين الحياتية، السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية.

والمعطى الثاني هو الضغوط الأوربية المستمرّة، وبخاصة البريطانية والفرنسية، على الدولة العثمانية بهدف زيادة امتيازاتها وتوسيع سيطرتها الاستعمارية في ممتلكاتها من جهة، وبهدف تحقيق عملية تغريبها سلطةً وشعباً، أي تحويل انتمائها إلى "الغرب"، الأوربي على حساب التخلي عن انتمائها إلى اشرق الإسلامي، من جهة أخرى، وذلك بحجة مزعومة هي وحدة الانتماء الآري "الهندو-أوربي" الذي يجمعها مع هذا "الغرب" والذي عبرت عنه فيما بعد النظرية "المفبركة " لليهودي الألماني شلوتزر، النظرية السامية الآرية-الحامية، التي سرعان ما أوضحت زيفها الدراسات الأنتروبولوجية الموضوعية لعلم الإنسان والشعوب لصالح تأكيد الأصل البشري والحضاري العربي لما سمي بالشعوب الآرية والحامية والسامية[٢٠مكرر].

المعطى الثالث للمسألة الشرقية هو وجود التوازن الدولي في القوة العسكرية فيما بين الدول الأوربية المعنية بها، والتي كانت تحرص على تجميدها طوال وجود قناعتها بوجود هذا التوازن، وتسرع إلى تحريكها بمجرد شعورها بامتلاك القوة الفردية الضاربة التي من شأنها تزويدها بحصة الأسد فيها، مما يفسر الكثير من الأحداث أو الأزمات في هذه المسألة، والتي منها على سبيل المثال، حملة نابليون الفرنسية على مصر وسورية في عام ١٢١٣هـ-١٧٩٨م، كما يفسر السياسة الفرنسية والبريطانية قبيل هذه الحملة وبعدها، وخصوصاً ما تعلق منها بالنسبة لبريطانية بالتنبه إلى ضرورة حماية طريقها إلى الهند، محور سياستها آنذاك، عبر شواطئ المتوسط وشبه جزيرة العرب، أي البحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب.

المعطى الرابع هو ارتباط هذه المسألة بالتطورات التي كانت تحدث على المستوى القومي للبلدان التابعة للسلطنة العثمانية. إن استمرار تصاعد معطيات الانحدار فيها على كل المستويات، واستمرار معاناة شعوبها من ممارسات الاستبداد والاستغلال والقهر والتخلف، ومن فقدان الأمن والحريات والمساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن مساوئ الضعف والحروب المستمرة والتبعية ونظام الامتيازات الأجنبية التي ضربت الاقتصاد الوطني كلياً، ومساوئ نظام الملل والطوائف وقتل الإبداع وتحريمه، وإصرار السياسة العثمانية والأوربية صاحبة هذه الامتيازات على محاولات تعميق عوامل التفرقة والصراعات الدينية والمذهبية في صفوفها، قد أدى إلى تصاعد حركة التحرر الوطني والقومي داخل بلدانها، والذي شكل أحد مظاهر أزمات المسألة الشرقية المتأخرة الأكثر خطراً، وبخاصة بالنسبة لقوى الغرب الأوربي العظمى.

وكان من الواضح أن هذه القوى قد اتفقت على أن حل أزمة المسألة الشرقية هذه بالنسبة للقسم الأوربي من ممتلكات الدولة العثمانية يجب أن يكون من خلال تحريرها واستقلالها، مما يفسر جهودها من أجل إرغام هذه الدولة بالتدريج على

الاعتراف باستقلال اليونان ودول البلقان. أما حل هذه الأزمة بالنسبة للقسم العربي من ممتلكات الدولة العثمانية، والمتبقي وحده لها، فيجب أن يكون بقيامها، أي القوى الأوربية المتنافسة عليه، بتوزيع النفوذ فيه واحتلاله بالاتفاق فيما بينها، مما يفسّر اتفاقياتها السرية والعلنية بهذا الشأن.

هذا ما يقودنا إلى المعطى الأخير في المسألة الشرقية وهو ارتباطها في التاريخ المعاصر خصوصاً بالوطن العربي، باعتباره الجزء الأساسي والأكثر أهمية وغنىً وسعةً وخطورةً من بقية الممتلكات العثمانية، مما جعل تسميتها بالمسألة "العربية" هي أقرب إلى الصحة، حيث أصبح الوطن العربي هو المحور في الصراع الدولي الأوربي حول الممتلكات التي أخذت قوى الصراع تسيطر عليها شيئاً فشيئاً، ولصالح بريطانية بالدرجة الأولى، وبخاصة في شبه جزيرة العرب، حيث تحالفت، أي بريطانية مع هولندة والقوى المحلية، العربية والفارسية، لإنهاء الوجود البرتغالي في سواحلها، ثم نجحت بعد صراع مع حليفتها هذه التي استطاعت الهيمنة الجزئية لفترة زمنية قصيرة في النصف الثاني من القرن الحادي عشر(هـ)-السابع عشر (م) أن تستبعدها ومنافستها الأخرى فرنسة لصالح سيطرتها الخاصة، وبحيث أخذت تركز جهودها بعد ذلك لتجعلها تامة من خلال العمل على ضرب القوة الوحيدة المعادية لها والمستمرة فيه، وهي القوة العربية، قوة عمان والقواسم والدولة السعودية الأولى ثم القوة المصرية لمحمد علي كما سنرى.

وهذا مما يفسر التآمر البريطاني الذي سنراه ضد الدولتين العربيتين الناهضتين: السعودية والمصرية في النصف الأول من القرن الثالث عشر- التاسع عشر، واللتين نقف قليلاً عند صلتهما النهضوية في علاقتها بالمسألة الشرقية أو "العربية" وفي خطورتها على المصالح الاستعمارية وبخاصة البريطانية.

الصلة النهضوية بين الدولة السعودية الأولى ودولة محمد علي:

قلنا أن أحد معطيات المسألة الشرقية الأكثر أهمية كان معطى التطورات التي كانت تحدث على المستوى القومي للبلدان التابعة للسلطنة العثمانية لمواجهة واقع انحدارها ومعاناة شعوبها على كل الصعد، والتي تمثلت بشكل رئيسي في تصاعد حركة التحرر الوطني والقومي داخل بلدانها. وإن كان لسياسة القوى الأوربية العظمى، وبخاصة روسية والنمسة، دور دافع هام في هذه الحركة في دول البلقان واليونان، فإن حركة التحرر الوطني والقومي في البلدان العربية كانت بعوامل ذاتية بحتة، أبرزها المعاناة المذكورة، وأهمها وأكثرها فعالية التطلع إلى إعادة المجد والنظام العربي بإعادة تكوين الدولة العربية القومية الواحدة والقادرة على استعادة الهيمنة العربية على المستوى العالمي، اقتصاداً وثقافةً.

وطبعاً فإن هذه الحركة لم تتوقف طوال خضوع الوطن العربي للاحتلال العثماني والأوربي سواء في مغربه أو مشرقه، ومنه شبه جزيرة العرب. ومن أبرز محاولاتها التحررية التوحيدية، والتي إضافةً لهزّها الشرعية الإسلامية للسلطنة العثمانية، فقد أثارت مخاوف القوى الأوربية الاستعمارية من عودة القوة العربية وبالتالي عودة المجد والنظام العربي، ونذكر محاولة السلطان المنصور الذهبي في المغرب العربي في النصف الثاني من القرن العاشر(هـ)-السادس عشر (م)، والذي حصر الإمامة للمسلمين بنفسه وحجبها عن السلطان العثماني، فأصبحت قلوب أهل المشرق "بأجمعها مقبلة عليه وعقولهم حاضرة إليه لاشتياقهم إلى إمارته العربية"[٢١]. برزت في هذا المشرق محاولتان بهذا الشأن: أولهما محاولة الحركة الوهابية-السعودية التي كانت بمثابة "أبرز التحديات للعثمانيين"[٢١مكرر]، وثانيهما: محاولة محمد علي الذي كان الشخص الوحيد الذي كان في وسعه استبدال "العمامة المفتخرة التركية برأس حقيقي" على حد تعبير ماركس[٢٢]. وقد جمعت بين هاتين المحاولتين عدة سمات نهضوية، تحررية ووحدوية[٢٣] أدت إلى تعاظم الشعور بالخطر العربي لدى

الدولة العثمانية وحلفائها البريطانيين، نقف عند أبرزها:

١- السمة الأولى هي المحتوى الإسلامي الإصلاحي للحركتين، بمضمونه العصري العقلاني لدى حركة محمد علي، وبمضمونه السلفي لدى الحركة الوهابية–السعودية، والذي –أي هذا المحتوى– كان من شأنه المساهمة، بل وساهم فعلياً، في فضح زيف "الإسلام الرسمي" للسلطنة العثمانية[٢٣مكرر]ــ أي فضح قناعها الديني الإسلامي الذي كانت تتستر به في فرض وجودها في الوطن العربي، حيث "دعت الوهابية إلى العودة بالإسلام إلى صفائه الأول عندما كان بأيدي العرب"[٢٤]، ولقد عدّ الوهابيون الأتراك بناء عليه "غير مسلمين من حيث أخلاقهم ومظاهر حياتهم"[٢٥]. واستغل السعوديون الوهابيون قيام شريف مكة بمنع حجاج وحبس جماعة منهم، وكان قد أرسلهم أميرهم عبد العزيز إلى مكة[٢٦]، من أجل استنفار المسلمين لصالحهم ضده وضد هؤلاء الأتراك، مما يفسر قيام الوالي العثماني في بغداد بتحذير السلطنة العثمانية من نفوذه "القوي والمتزايد"[٢٧]، أي نفوذ هذا الأمير الوهابي–السعودي.

٢- السمة الثانية هي المحتوى العروبي للحركتين في توجههما نحو توحيد العرب في ظل دولة عربية واحدة، هي إسلامية وتشكل خطوة لتكوين الدولة الإسلامية الواحدة حسب توجه الحركة الوهابية–السعودية، وهي عصرية ونهضوية وعلى مختلف الأصعدة، الاقتصادية والعسكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية، حسب حركة محمد علي. وطبعاً يفسر اختلاف طبيعة هذين التوجهين لكلتا الحركتين هيمنة الوجود الإقطاعي–البرجوازي على قيادة أولاهما، وهيمنة البرجوازية الوطنية على قيادة الثانية[٢٩].

٣- السمة الثالثة هي اتساع دائرة طموحات الحركتين اللتين تطلعتا إلى استعادة الهيمنة العربية والإسلامية على طرق التجارة الدولية، وكان يساعدهما على ذلك إداركهما لوجود التعاطف معهما في المراكز العربية الإسلامية القديمة والممتدة ما بين الهند وأفريقية. وبدأت بالنسبة لمحمد علي بقيامه بمحاولته النشطة لإحياء طريق البحر الأحمر الذي كان طريقاً عالمياً إلى الهند والشرق الأقصى، فوسع علاقاته التجارية مع بلاد العرب والهند، ودخل في مشاركات مع التجار العاملين فيها، وكتب بنفسه إلى شركة الهند الشرقية عام ١٢٢٥هـ-١٨١٠م من أجل حثها والاتفاق معها على إحياء المواصلات إلى الهند عن طريق البحر الأحمر وخليج السويس[٣٠]. أما بالنسبة للدولة السعودية-الوهابية والتي كان لها تأثير إسلامي واسع فكانت البداية سيطرتها في الخليج العربي بعد استيلائها على الإحساء ثم خضوع كل من البحرين وعمان والقواسم لها، والتي أدت من جديد إلى صعود حركة التجارة العربية على حساب حركة التجارة البريطانية في هذا الخليج ومنه إلى الهند، فكان الإصرار البريطاني على ضرب منافسة التجار العرب وضرب النشاط القاسمي التجاري والجهادي الذي كان يدعمه[٣١].

٤- السمة الرابعة والأخيرة هي صلات كلتا الحركتين بالقوة الأوربية التي كانت العدوة والمنافسة الأولى للدولة البريطانية وهي القوة الفرنسية، حيث جرت محاولة من نابليون مع الأمير سعود للاتفاق معاً وإخراجها من الهند[٣٢]. وإذا كان هدف الحركة الوهابية-السعودية من هذا التحالف مع فرنسة هو الحصول على الدعم الأوربي الذي من شأنه تزويدها بالسلاح والخبرة واكتساب دعم بقية القوى الأوربية، فإن هدف حركة محمد علي منه هو بالإضافة إلى ذلك الحصول من فرنسة على

مستلزمات الدولة العصرية، وبخاصة أسرار العلم والصناعة الحديثة. أما بالنسبة لفرنسة فكانت "تقدر أنها بفضل صداقتها لمحمد علي ومركزها القوي في مصر، ستفيد فائدة كبرى فيما إذا نجح محمد علي في إقامة الإمبراطورية العربية التي لم يكن يخفي عليها رغبته في تحقيقها"(٣٣).

إن هذه السمات الأساسية لكلتا الحركتين، والتي تبرز صلتهما النهضوية التوحيدية العربية وتطلعهما إلى استرجاع معطيات القوة والوحدة والهيمنة العربية، معطيات عودة النظام العالمي العربي، تفسر ما ذكرناه من تعاظم الشعور بخطرهما على مستقبل وجود النظام الاستعماري الغربي الأوربي بالدرجة الأولى، ومنه المصالح الاستعمارية لبريطانية في الوطن العربي وفي الشرق الآسيوي عموماً، وبخاصة الطريق إلى الهند التي اتسعت مستعمراتها فيها بعد معاهدتي بلاسية في عام ١١٧٠هـ-١٧٥٧م وباريس في عام ١١٧٧هـ-١٧٦٣م، فكان بمثابة العامل الأول الذي دفعها إلى الاهتمام بوجوب الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية في بحار شبه جزيرة العرب لمنع أي تهديد لطريقها هذا إلى الهند ولمستعمراتها فيها. والعامل الثاني كان النشاط العدائي ضد وجودها في الخليج العربي، من قبل القوة البحرية العربية التي انتمت للفكر الوهابي وحالفت دولته، الدولة السعودية الأولى، أي قوة عرب القواسم منذ أواخر القرن الثاني عشر (هـ) – الثامن عشر (م)، والذي أتى على أثر نهاية دولة اليعاربة في عمان ذات الدور الكبير في القضاء على الوجود البرتغالي في هذا الخليج، وبالتالي في استعادة السيطرة العربية على التجارة ما بين شرقي أفريقية والهند، ولو لفترة قصيرة جداً ما بين أواسط القرن الحادي عشر- السابع عشر، والنصف الأول من القرن الثاني عشر- الثامن عشر.

والعامل الثالث كان الحملة الفرنسية لنابليون على مصر في عام ١٢١٣هـ-١٧٩٨م، وقيامه بمحاولاته لإجتذاب حكام الشرق العربي والآسيوي عموماً لصداقته والتحالف معه في توجهه لفرض هيمنته على الهند وعلى الطريق إليها. أما رابع

العوامل فهو هيمنة محمد علي في مصر وتطلعاته المذكورة سابقاً على استعادة السيطرة العربية-الإسلامية على التجارة الدولية لصالح دولته المستقبلية الخاص.

هذه العوامل دفعت بريطانية إلى تركيز فعاليتها السياسية من أجل حماية مصالحها الاستراتيجية في سواحل شبه جزيرة العرب، سواحل البحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب، وقد عدّت هذا الخليج منذ ذلك الحين "أحد خطوط الدفاع الأمامية إلى الهند"(٣٤). ولكن هذا لا ينفي حقيقة اهتمامها به منذ نجاحها باكتشاف الطريق إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح وضرب الاحتكار البرتغالي لمعرفته واستخدامه في بداية القرن الحادي عشر(هـ) - السابع عشر (م). وكانت البداية تحالفها مع فارس منذ حصولها منها على وكالة جاسك في عام ١٠٢٤هـ-١٦١٥م، وتحالفها مع السلطنة العثمانية منذ حصولها منها على وكالة البصرة في عام ١٠٥٣هـ-١٦٤٣م واستثنائها من قرارها بمنع الملاحة الدولية في البحر الأحمر ما بين المخا والسويس. لقد استغلت كلا التحالفين من أجل إضعاف وضرب القوة العربية وبخاصة البحرية شيئاً فشيئاً. وكان هذا التحالف البريطاني-الفارسي-العثماني هو المسؤول عن نجاح أطرافه في القضاء في أواسط القرن الثاني عشر(هـ)-الثامن عشر (م)، على اثنتين من القوى العربية البحرية البارزة آنذاك، هما قوة بني كعب في عربستان وقوة المير مهنا في جزيرة الخرج، والتي نجحت في وضع حد للنفوذ الهولندي في الخليج من جهة، وفي إخراج بريطانية من بندر ريق من جهة أخرى بعد تحررها في عام ١١٧٩هـ-١٧٦٥م(٣٥).

وإن نجاح بريطانية في عقد معاهدة التحالف مع سلطان مسقط في عام ١٢١٣هـ-١٧٩٨م، والتي جددتها في عام ١٢١٥هـ-١٨٠٠م، وكان يعني كسب صداقة أبرز القوى العربية البحرية في الخليج العربي، لقد احتكرت من خلال هذه المعاهدة التي تمت باسم شركة الهند الشرقية كل امتيازات عمان على حساب الاستبعاد التام لتعاملها مع منافستيها فرنسة وهولندة مقابل تعهدها بحمايتها. ولم يبقَ أمامها من

عائق سوى الحاجز البحري العربي لقوة القواسم الوهابية التي أخذت تقوم "بعمليات مجيدة ضد السفن الأجنبية"(٣٦)، بعد أن أصبحت مدعومة من الدولة السعودية الأولى، والتي يؤكد أحد ضباط الأسطول البريطاني في الهند أنها –أي هذه القوة– "قد تمكنت من بسط سيطرتها في السنين الأولى من القرن الثامن عشر، على جميع أرجاء الخليج بساحليه العربي والفارسي، ووصل نشاطها إلى الهند. وأصبحت السفن البريطانية إما تؤسر أو تجبر على الفرار طلباً للنجاة، حسب تأكيد أتشيسون لحكومة الهند في الخارجية البريطانية"(٣٧). كما بقي أمامها قوة محمد علي البرية والبحرية.

وعليه استغلت بريطانية صداقتها مع السلطنة العثمانية، والتي كانت أمراً مفضوحاً حتى عند ولاتها(٣٨) أنفسهم، لتثير مخاوفها أكثر فأكثر من مستقبل الدولتين العربيتين الإسلاميتين على وجودها في المشرق العربي، أي الدولة السعودية الأولى ودولة محمد علي، فكان أن حاولت أن تضرب الأولى من خلال تكليفها لوالي بغداد ووالي الشام، عبد الله باشا العظم ثم يوسف كنج، بالقيام بهذه المهمة. وبعد فشل محاولتها هذه ازداد شعورها بالخطر، وبخاصة بعد سيطرة هذه الدولة السعودية على الحجاز والأماكن المقدسة فيه وإعلانها لخروج الدولة العثمانية عن مبادئ الإسلام الصحيح، مبادئ السلف الصالح، وأصبح عليها أن تستعيد هيبتها لدى جماهير المسلمين عموماً والعرب على وجه الخصوص. ونظراً لأن شعورها وحليفتها بريطانية بهذا الخطر السعودي لم يكن يقل عن شعورها وإياها بخطر دولة محمد علي فقد اتفقتا على توزع الأدوار(٣٩)، وتآمرتا على أن تعملا على ضرب عصفورين بحجر واحد، أي ضرب إحداهما بالأخرى(٤٠). وبناء عليه أصدرت الأوامر السلطانية إلى محمد علي بالتوجه إلى شبه جزيرة العرب للقضاء على الدولة الوهابية–السعودية فيها.

الوجود المصري في شبه جزيرة العرب: بدايته وفتراته الرئيسية:

لم يكن التآمر العثماني-البريطاني خافياً على محمد علي لكنه تجاهله وفي نيته تحويل تطور الأحداث بما يخدم تحقيق مطامحه التوحيدية التوسعية، وخصوصاً ما تعلق منها بالسيطرة على المشرق العربي وبإحياء طريق البحر الأحمر، والذي يؤكد أحد الباحثين: "كان في نيته أن يعمل له حتى ولو لم تكن هناك حركة وهابية متمردة على السلطان"(٤١)، مما يفسر إظهار استعداده لدى هذا السلطان للقيام بمهمة القضاء على هذه الحركة(٤٢). وهكذا توجه إلى شبه جزيرة العرب التي كان يراها مفتاحه للسيطرة على سورية والعراق والبحر الأحمر والمشرق العربي ككل، بخاصة وقد وعده السلطان بولاية دمشق مقابل نجاحه في إعادة الهيمنة العثمانية على الحرمين الشريفين. ولقطع الطريق أمام أي تآمر عليه في بلاده، وبالرغم أن الأوامر صدرت إليه منذ عام ١٢٢٠هـ-١٨٠٥م، إلا أنه لم يبدأ التحضير لحملته إلا في عام ١٢٢٤هـ-١٨٠٩م، بعد أن وطد سلطته داخل مصر بالقضاء على كل معارضة له فيها، مملوكية أو غيرها، وبإجراء الإصلاحات على كل صعيد وباستقطاب الجماهير العربية من خلال توجهات ولديه طوسون وإبراهيم العروبية الواضحة(٤٣). ثم قام بتنفيذ هذه الحملة في خريف عام ١٢٢٦هـ-١٨١١م، فكانت بداية الوجود المصري في شبه جزيرة العرب.

مرّ هذا الوجود في ثلاث فترات أساسية، أولاها الفترة الممتدة منذ بدايته في عام ١٢٢٦هـ-١٨١١م، وحتى انسحاب إبراهيم باشا بقواته من الإحساء في عام ١٢٣٤هـ-١٨١٩م بناء على أمر والده، والفترة الثانية هي الممتدة منذ عام ١٢٣٤هـ-١٧١٩م وحتى توقيع معاهدة كوتاهية بين محمد علي والسلطان في عام ١٢٤٩هـ-١٨٣٣م. أما الفترة الثالثة فهي الممتدة منذ هذا العام الأخير وحتى خروج القوات المصرية في عام ١٢٥٦هـ-١٨٤٠م. ونقف عند أبرز الأحداث في شبه جزيرة العرب في كل فترة، وبخاصة ما تعلق منها بالحدث المحوري المستمر الذي

هو التآمر البريطاني ضد القوة العربية فيها بهدف الهيمنة التامة في سواحلها عموماً وفي الخليج العربي خصوصاً.

١- شبه جزيرة العرب والتآمر البريطاني: في فترة الوجود المصري الأولى ١٢٢٦هـ-١٨١١م/١٢٣٤هـ-١٨١٩م: كان على بريطانية في توجهها إلى احتكار الهيمنة الأوربية في سواحل شبه جزيرة العرب وبخاصة في الخليج العربي، للأسباب المذكورة سابقاً، ومنها الحملة الفرنسية على مصر في عام ١٢١٣هـ-١٧٩٨م أن تقوم باستعباد منافستها القوية، صاحبة هذه الحملة، أي فرنسة، والتي لم تكتفِ بإجلائها عن مصر عام ١٢١٦هـ-١٨٠١م، وبإخراجها في عام ١٢٢٥هـ-١٨٠١م من مستعمرتيها، مورشيوس، وريونيون، حيث منهما كانت تدير جميع علاقاتها في منطقة الخليج، وإنما عملت على حصارها أوربياً في مؤتمر فيينا في عام ١٢٣٠هـ-١٨١٥م، والذي نجحت مساعيها في تنبيه لمقررات تقليص حدود فرنسة وإقامة دول صغيرة مستقلة حولها، فكان حقدها عليها، وكان معه أحد الأسباب الهامة التي دفعتها إلى التحالف مع محمد علي وإلى رفض التعاون معها ضده لسنين عديدة، وإلى أن قدمت إليها مكتسبات جديدة كما سنرى. هذا ولقد كان مؤتمر فيينا لصالح بريطانية بالدرجة الأولى، لموقفه هذا في إضعاف فرنسة منافستها أولاً، وللاضطرابات التي سببها في معظم الدول الأوربية فشغلها بها عن إعاقة توسعها ثانياً، ولتوصياته بشأن مكافحة ظاهرتي الرق والقرصنة وتزويدها بالشرعية أو الحجة المزعومة التي تقنعت بها في كل أنشطتها البحرية الاستعمارية لفرض هيمنتها العالمية وبخاصة في الخليج العربي ثالثاً، ومنه توجهها لضرب قوتي القواسم ومحمد علي(٤٤).

كانت بريطانية تتوقع نجاحها في ضرب هاتين القوتين بعضهما بعضاً فتتخلص منهما، لكن محمد علي اكتفى بتدمير الدولة السعودية الأولى لصالح إعادة تبعية

الحجاز ونجد إلى السلطنة العثمانية في عام ١٢٣٣هـ-١٨١٨م. أما فيما عدا ذلك فقد بدأ صلاته باسمه وخدمة لصالحه. وطالما أن توسعه وتعزيز صلاته مع المشايخ والحكام العرب في شبه جزيرة العرب كان يتم باسم هذه السلطنة فإنه لم يثر أي احتجاج ضده من بريطانية، أما أن يتم ذلك باسمه وخدمة لمطامحه، وأن تصل جيوشه إلى الهيمنة على ساحل الإحساء في الخليج العربي، بالإضافة إلى هيمنتها على بعض سواحل البحر الأحمر اليمنية الشمالية، فهذا ما كانت ترفضه تماماً، فكان أن استولت على القطيف في هذا الساحل في العام نفسه لوصول الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا بن محمد علي إليها، أي في عام ١٢٣٤هـ-١٨١٩م، وأخذت تمارس ضغوطاً على قائده هذا مرسلة مبعوثها سادلير إليه من أجل أن تقنعه بضرب القوة البحرية لعرب القواسم بحجة أنهم من الوهابيين وتابعين للدولة السعودية، ولتسهيل الأمر عليه كانت تؤكد له نجاحها في زرع الانقسام في صفوفهم كنتاج لثلاثة نجاحات لها: أولها نجاحها بعقد معاهدة مع زعيم القواسم في عام ١٢٢٠هـ-١٨٠٥م، وثانيهما نجاحها باستغلال الخلاف السعودي-العثماني من أجل الحصول على تعهد الدولة السعودية وأتباعها في عامي ١٢٢٤هـ-١٨٠٩م/١٢٢٥هـ-١٨١٠م، بعدم التعرض لسفن البريطانيين ولرعاياهم مقابل تعهد بريطانية بعدم تقديم أية مساعدة لسلطان مسقط من أجل إجباره على التسليم وقبول السلام بالشروط السعودية، وثالثهما نجاحها في الوصول إلى اتفاق مع الأمير السعودي في عام ١٢٢٩هـ-١٨١٤م متضمناً التعهد نفسه، ومستغلة هذه المرة الصراع السعودي-المصري وحاجة هذا الأمير لدعمها[٤٥].

إن رفض إبراهيم باشا المعروف بتفاخره بانتمائه العربي[٤٦]، لعرضها هذا في ضرب قوة القواسم وقيامه برفض هدية مبعوثها إليه[٤٧]، قد زاد في مخاوفها

من الوجود العربي المصري ومن إمكانية تحالفه مع هـذه القـوة بـدلاً مـن ضربها، فكان أن ضغطت باتجاهين اثنين: اتجاه تصعيد الثورة الوطنيـة فـي اليونان، واتجاه دفع السلطان العثماني ليعطي أوامره إلى محمد علي الذي كـان ما زال تابعاً مخلصاً له، بسحب جيوشه من الإحساء، ونظراً لأن محمد علـي كان ما يزال حريصاً على إرضائه، ولقطع الطريق على بريطانية في خلق أي سوء للتفاهم بينهما، بالإضافة إلى حاجته لقواته من أجل فتح السودان في عامي (١٢٣٥هـ-١٨٢٠م/١٢٣٦هـ-١٨٢١م)، فإنه وكما قـام بالانسـحاب مـن الموانئ اليمينة على البحر الأحمر التي كان قـد سـيطر عليـها فـي عـام ١٢٣٤هـ-١٨١٩م نفسه،مسلماً إياها إلى الأمام مقابل ضريبة سنوية من البـن يرسلها إليه، فإنه قام بالانسحاب من الإحساء في العام نفسه أيضاً، والذي كـان الحدث الذي ارتبطت له نهاية الفترة الأولى من الوجود المصري فـي شـبه جزيرة العرب وبداية فترته الثانية.

٢- **شبه جزيرة العرب والتآمر البريطاني في الفترة الثانية من الوجود المصـري فيها (١٢٣٤هـ-١٨١٩م/١٢٤٩هـ-١٨٣٣م)** اتسمت هذه الفترة بوجـود اسمي بحت للوجود المصري، تمثل فقط بتبعية بعض الولاة الذين سماهم محمد علي من أجل حكم منطقة الإحساء وإقليمي الحجـاز ونجـد باسـم السـلطنة العثمانية، ووجود بعض الحاميات المصرية في هذين الإقليمين، والتـي قلّـت أعدادها بعد سحب بعضها للاشتراك في فتح السودان ثم في الحرب اليونانيـة إلى جانب السلطنة العثمانية ثم في الحرب ضدها. ولقد استفاد مـن انشـغال قوات محمد علي في هذه الحروب طرفان اثنان: أولهما الطـرف البريطـاني وثانيهما الطرف الوهابي-السعودي. فيما يتعلـق بـالطرف الأول نقـول أن بريطانية بمجرد اطمئنانها إلى انسحاب الجيش المصري وغياب خطره عـن الخليج، والذي سعت لتحقيقه كما رأينا، وحرصاً علـى عـدم إثـارة شـكوك

السلطنة العثمانية، قامت بالانسحاب من ميناء القطيف، بخاصة بعد أن فقدت عدداً كبيراً من جنودها فيه بسبب الأمراض، وأخذت وبمباركة هذه السلطنة، تعمل على ضرب بقايا القوة العربية الإسلامية في سواحل شبه جزيرة العرب، وبخاصة الخليج العربي، لتفرض نفسها كبديلة لها في الهيمنة عليه. والبداية في توجهها هذا كانت فارس ثم عمان.

استغلت بريطانية الصراع الفارسي-العماني من أجل أن تزيد في مشاعر الاستعداء بين الطرفين، لتمنع أي تقارب بينهما من شأنه إنهاء هذا الصراع، ولتستغل ذلك في إقناع كليهما بالحاجة إلى دعمها.

وباستثناء بعض الفقرات القصيرة، فقد كان تحالفها مع فارس، والتي كانت في ظل الأسرة القاجارية التي امتد حكمها منذ عام ١٢١٢هـ-١٧٩٧م وحتى عام ١٢٥٦هـ-١٨٤٠م، قوياً مثمراً، حيث كانت قد استطاعت في عام ١٢٢٤هـ-١٨٠٩م جرّها إلى التخلي عن تحالفها مع فرنسة ثم إلغاء جميع معاهداتها مع بقية الدول الأوربية لصالح تحالفها معها وحدها.

أما بالنسبة لعمان فقد استغلت انقسامها إلى ثلاث مناطق، منطقة نفوذ آل سعيد في مسقط ومعظم عمان الداخلية، ومنطقة نفوذ القواسم في ساحلها الشمالي، ومنطقة نفوذ بني ياس في "أبو ظبي"، وانقسامها بين وهابيين وأباضيين، وغافريين، وهناويين، وبين حلفاء للبريطانيين وأعداء لهم، من أجل العمل على استمرار وتعميق ظاهرة الصراع والتشتت بين فئات شعبها العربي منعاً من توحده في قوة واحدة من شأنها امتلاك القدرة على استعادة الهيمنة العربية على الطريق إلى الهند، وبخاصة وأن نفوذها، أي عمان، في المراكز العربية-الإسلامية كان مازال حقيقة واقعة، وأن نفوذها في أفريقية، لا سيما في ساحلها الشرقي كان لا منازع لها فيه، والذي توصلت إليه منذ تحول أمراء آل سعيد في مسقط، كبديل عن إضاعة جهودهم في محاربة أبناء

وطنهم القواسم وغيرهم من عرب الخليج، إلى تركيزها منذ النصف الثاني من القرن الثاني عشر(هـ)- الثامن عشر (م) في ترسيخ وتوسيع النفوذ العماني في الهند وأفريقية والذي كانت دولة اليعاربة قد وطدت أركانه فيها قبلهم(٤٨). وكانت مسقط في ظل آل سعيد أول من توجّه من العرب إلى التحالف في نهاية هذه الفترة مع الغرب الأمريكي، حيث عقدت مع الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة في عام ١٢٤٩هـ-١٨٣٣م، حازت هذه من خلالها كل امتيازات "الأمة المفضلة"، والتي استمرت مئة عام(٤٨مكرر).

ستغلت بريطانية حاجة سلطنة مسقط إلى دعمها لها في صراعها مع فارس دولة السعودية من جهة، وحاجتها إلى ضمان أمن أسطولها التجاري في مساعيها الناجحة لتشكيل إمبراطوريتها الواسعة في شرقي وأواسط أفريقية، والتي جعلت زنجبار بعد عدة أعوام مركزها في عام ١٢٤٥هـ-١٨٢٩م، من جهة أخرى، من أجل استمرارية تحالفها معها الذي كان قد بدأ كما رأينا منذ عام ١٢١٣هـ-١٧٩٨م، والذي شكل لها الحليف العربي الذي شق الصف العربي، والذي ساعدها ضد العدو العربي الصامد في الخليج العربي، أي العدو القاسمي "فرسان البحر الأشداء"(٤٩). وكان أن اتفقت وإياها أن تترك لها حرية التصرف في أفريقية مقابل سكوتها عن فرض هيمنتها في هذا الخليج، وعلى أن تتعاونا معاً ضد أي طرف ثالث معرقل لهما.

هذا ما يفسر قيام بريطانية، باسم مكافحة ما دعته بمكافحة "القرصنة" والتي هي "حياة الجهاد ضدها وضد الأعداء جميعاً" حسب الرؤية العربية(٥٠)، وبمجرد انسحاب قوات محمد علي من الإحساء في عام ١٢٣٤هـ-١٨١٩م، بتنظيم جهودها للتعاون مع سلطنة مسقط من أجل ضرب القواسم، مدمرة مركزهم في رأس الخيمة، ومجبرة حكامهم، أي حسن بن رحمة في هذا المركز، وسلطان بن صخر في الشارقة، وشخبوط في دبي، على توقيع معاهدة الصلح العامة معها في عام ١٢٣٥هـ-١٨٢٠م. ووقع عليها أيضاً كل من شيخي أم القيوين والعجمان، ليتكرس بعد ذلك

انفصالهما عن الزعامة القاسمية، وبالتالي تفكك القوة القاسمية.

وسرعان ما انضمت إليها عمان ومسقط وأبو ظبي والبحرين، بعد تخويف هذه الأخيرة من المطامع الفارسية فيها. وباسم الإشراف على تنفيذها، ومراقبة شؤون الملاحة واستخراج اللؤلؤ في الخليج العربي للتأكد من احترام بنودها، حول تكفل أطرافها بالامتناع عن ممارسة ما دعي بالقرصنة والاتجار بالرقيق، وبمحاربة جماعية لمن يقترف هذه الممارسة، فقد استطاعت بريطانية، وقد أصبحت القوة العسكرية البحرية الرئيسة في الخليج العربي، السيطرة شيئاً فشيئاً على جميع شؤونه وبلدانه، مستغلة النزاعات العربية وسياسة فرّق تسد من جهة أولى، وتحالفها مع القوة البحرية العربية الوحيدة البارزة آنذاك، وهي القوة العمانية من جهة ثانية، وامتيازاتها الواسعة جداً من كل الأطراف المعنية آنذاك، أي الطرف العربي والعثماني والفارسي من جهة ثالثة. وبمعاهدة الصلح هذه وبما تضمنته من بداية للهيمنة البريطانية في شبه جزيرة العرب بدأ تاريخها المعاصر الذي كان من جملة ما كان، تاريخاً لهذه الهيمنة فيها والتي ارتبط بها(٥١).

ولكي تكون هذه الهيمنة تامة في سواحل شبه جزيرة العرب فقد توجهت بريطانية أيضاً إلى تثبيتها في البحر الأحمر وبحر العرب.

وكانت البداية كما رأينا في امتيازاتها التي حصلت عليها من الدولة العثمانية والمتضمنة استثناءها من قرار منعها للملاحة في البحر الأحمر ما بين المخا والسويس. أما في بحر العرب فكانت البداية نجاحها في عام ١٢١٧هـ-١٨٠٢م، في عقد اتفاق امتيازات مع سلطان لحج، فتحت بموجبه عدن أبوابها للتجارة البريطانية. ولم تكن لتسمح لمحمد علي ولوجوده المصري العربي أن يهدد امتيازاتها هذه أو أن يعرقل مطامعها المستقبلية في فرض هيمنتها التامة في هذين البحرين، مما دفعها إلى العمل على انسحاب قوات محمد علي كما رأينا سابقاً. وبعيد مرور عام واحد فقط

على هذا الانسحاب، أي في عام ١٢٣٥هـ-١٨٢٠م، مارست ضغوطها العسكرية وتهديداتها في ضرب وتهديم ميناء المخا، أهم مركز تجاري وسوق لمحصول البن اليمني، وبحجة مزعومة هي قيام متصرفه اليمني بإهانة قنصلها وبعض رعاياها، من أجل أن تجبر الإمام اليمني عبد الله، وقد تأكدت من ضعف قوته الدفاعية، على توقيع معاهدة في عام ١٢٣٦هـ-١٨٢١م، تضمن لها امتيازاتها في هذا الميناء الذي ضمن لها نافذة جداً هامة في البحر الأحمر، تماماً كما ضمنت لها امتيازاتها في ميناء عدن نافذة جداً هامة في بحر العرب، وكل ذلك، رغم احتجاج محمد علي والسلطنة العثمانية نفسها[٥٢].

بعد ذلك انشغلت بريطانية بالأعداد ثم المشاركة المباشرة في الحرب اليونانية في عام ١٢٤٣هـ-١٨٢٧م، ضد حليفتها الدولة العثمانية التي لم تكن تسمح لها لتقضي على ثورة اليونان بمساعدة قوات محمد علي. لقد أرادت إلهاءه وحليفتها هذه بهذه الثورة عن تنفيذ مطامعها في سواحل شبه جزيرة العرب، أما أن تسمح له أولها بالنجاح في ضربها، وهي الثورة "الأوربية" فهذا أمر آخر. وكانت النتيجة التحالف الأوربي، بما فيه البريطاني والفرنسي، من أجل ضرب القوة العثمانية-العربية، وبخاصة القوة البحرية العربية المصرية، مع ذلك سرعان ما نسيت السلطنة العثمانية هذا الحدث الذي أعطى التقويم الفعلي لأصدقائها وأعدائها، فتحولت إلى صداقة بريطانية والتحالف معها من جديد ضد العرب ومحمد علي الذي بعد أن رفضت تنفيذ وعدها له بإعطائه ولاية دمشق كمكافأة له بعد قضائه على الدولة السعودية الأولى، وولاية كريت والمورة أو عكا كبديل عنها كمكافأة على دعمها في الحرب اليونانية، قرر أن يستقل بمصر وأن يحتفظ بوجوده في السودان وشبه الجزيرة العربية، وبخاصة في الحجاز واليمن، وأن يضم سورية الطبيعية، أو بلاد الشام إليه وأن يوحدها في ظل حكمه ودولته الواحدة.

بدأ محمد علي مشروعه هذا بالتوجه إلى أخذ عكا في عام ١٢٤٧هـ-١٨٣١م

رافضاً الأمر السلطاني بالانسحاب منها، فاعتبر منذ ذلك الحين خارجاً على السلطنة العثمانية. وقد تابع أخذ وتوحيد البلاد السورية، ثم توجهت قواته نحو الآستانة، فاضطر السلطان العثماني في عام ١٢٤٩هـ-١٨٣٣م، إلى توقيع معاهدة كوتاهية معه، والتي تنازل له فيها عن سورية، مما أتاح له الفرصة لتركيز جهوده في شبه جزيرة العرب، ليعيد ويستكمل سيطرته عليها، لا لصالح السلطنة العثمانية هذه المرة، وإنما لصالحه الخاص.

رأت بريطانية أن تستغل انشغال محمد علي بحربه هذه مع السلطنة العثمانية، ونجاحها في استعادة تحالفها معها ضده وضد المصالح العربية عموماً، لتستكمل جهودها في ترسيخ هيمنتها في الخليج العربي من خلال جهودها في استغلال وتعميق ظاهرة التشتت والاختلاف في الصف العربي، وبالتالي ضعفه وحاجة كل طرف فيه إلى دعمها، من أجل توقيع معاهدات الصلح المتجددة في الثلاثينيات بين أطراف معاهدة ١٢٣٥هـ-١٨٢٠م نفسها وعلى نسقها، والتي ضمنت لها جميعاً استمرار هذه الهيمنة بخاصة وأنها كانت قد ضمنت احتكار التحالف مع الطرف الآخر من الخليج، وهو الطرف الفارسي كما رأينا.

لقد كانت بريطانية تحرص على الالتزام بسياسة المحافظة على شكل من أشكال التوازن في الخليج بين قوتي طرفيه، العربي والفارسي، وربما يضمن لها بقاء وحماية هيمنتها فيه. هذا من ضمن الأسباب التي تفسر امتناعها عن دعم فارس في أطماعها بالاستيلاء على البحرين وعمان. أما اتفاقها المذكور مع هذه الأخيرة فيفسر سكوتها عن نجاحها في أخذ الكثير من السواحل الفارسية، بما فيها بندر عباس. وقد انشغلت فارس في أواخر هذه المرحلة، بالإضافة إلى موضوع استرجاعها لهذه السواحل، بصراعها مع السلطنة العثمانية حول إمارة مدينة المحمرة التي أنشأها رب بني كعب في عام ١٢٢٧هـ-١٨١٢م وجعلوها مركزاً لإمارتهم في جنوب عربستان، والمستقلة عن كلتا الدولتين معاً، الفارسية والعثمانية، والذي أي هذا الصراع، سوف

ينتهي. بعد فترة قصيرة من خروج قوات محمد علي، بنجاح فارس في ضمها إليها مع بقية أراضي عربستان حسب اتفاقية أرضروم الثانية مع هذه السلطنة في عام ١٢٦٣هـ–١٨٤٧م، لتبرز مشكلة عربستان منذ ذلك الحين كإحدى المشاكل القومية العربية. ومما نجحت فيه أيضاً قيامها بانتهاز فرصة غياب السلطان سعيد المستمر عن مسقط بعد نقل مركز حكمه إلى زنجبار في عام ١٢٤٨–١٨٣٢، من أجل أن تعيد سيطرتها على السواحل الشرقية للخليج، وبترحيب بريطانية بذلك، وعلى أن تبقى مقاطعة جوادور تابعة لسلطنة مسقط، للأسباب التي رأيناها سابقاً، وبخاصة ما تعلق منها بوجود التوازن بين القوتين الفارسية والعربية في الخليج ودائماً لصالح هيمنتها فيه.

هذا بالنسبة للطرف الأول، البريطاني، الذي استغل ظروف انشغال محمد علي وقواته بالحرب مع السلطنة العثمانية في هذه الفترة، من أجل توسيع دائرة نفوذه وهيمنته على سواحل شبه الجزيرة العربية، وبخاصة الخليج العربي، أما بالنسبة للطرف الثاني الذي استفاد من الظروف نفسها في محاولة لتحقيق الهدف نفسه فهو الطرف السعودي. لقد استغل السعوديون بداية، وبزعامة أميرهم تركي، الحرب اليونانية ١٢٣٥هـ–١٨٢٠م/١٢٤٥هـ–١٨٢٩م، والتي انشغلت بها كل الأطراف المعنية لهم، أي العثماني والبريطاني والمصري، من أجل السيطرة من جديد على نجد والقصيم كلها، بما فيها الرياض التي جعلها هذا الأمير عاصمة لدولته الجديدة، الدولة السعودية الثانية، في عام ١٢٤٠هـ–١٨٢٤م. وإن غلبة الحافز السياسي لوجودها وليس الديني(٥٣) يفسر ابتعادها من التقوقع الطائفي والتعصب(٥٤). ثم استغلوا انشغال القوات المصرية والعثمانية بحربها معاً ما بين عامي ١٢٤٧هـ–١٨٣١م/١٢٤٩هـ–١٨٣٣م، وانشغال بريطانية بتثبيت هيمنتها في الخليج العربي، وانشغال عرب الجزيرة بصراعاتهم الداخلية، ثم انشغال الحاميات المصرية الموجودة في إقليم الحجاز بثورة عسير، من أجل توسيع حدود دولتهم هذه بإخضاع شمر وحائل والإحساء

والبحرين، والحصول على مهادنة الكويت وعلى التزام عمان بدفع الجزية لهم وبحيث أصبح الخليج كله يعترف بسلطتهم ١٢٤٩هـ-١٨٣٣م، ويدفع الجزية لهم(٥٥).

رغم أن السعوديين لم يقربوا إقليم الحجاز حرصاً على عدم إثارة قوات محمد علي ضدهم، فإن هذا لم يمنعهم من تقديم الدعم السري لثورة عسير الرافضة لوجود هذه القوات، والتي استمرت طويلاً نتيجة لغياب علاقات التفاهم بين الوالي المصري والشريف في مكة. استغل ذلك أيضاً القائد الألباني محمد آغا، الملقب بـ تركجه "بلماز" (الذي لا يعرف التركية)، من أجل القيام بتمرده وجنده الألبان في مكة ضد القائد العسكري خورشيد باشا، أكفأ رجال محمد علي في الجزيرة العربية، مجبراً إياه على العودة إلى مصر، ومعلناً والياً عثمانياً للحجاز. وكان أن تغلبت حملة مصرية قادها الوالي أحمد باشا يكن على المتمردين في عام ١٢٤٨هـ-١٨٣٢م، مجبرة تركجة بلماز هذا على الهرب(٥٦).

وهكذا عاد إقليم الحجاز إلى الهيمنة المصرية. والسؤال الآن ما مصير هذا الإقليم ومصير الدولة السعودية الثانية وشبه جزيرة العرب عموماً في الفترة الثالثة من الوجود المصري فيها والتآمر البريطاني خلالها؟

شبه جزيرة العرب والتآمر البريطاني في الفترة الثالثة من الوجود المصري (١٢٤٩هـ-١٨٣٣م/١٢٥٦هـ-١٨٤٠م):

استوعب محمد علي منذ البداية كما رأينا تآمر السلطنة العثمانية مع بريطانية ضده وضد الدولة السعودية والعرب عموماً، وأغضبه جداً استمرار هذا التآمر من دعمه لهذه السلطنة في حربها مع حليفتها هذه في الحرب اليونانية، والذي دعاها إلى السكوت المستمر عن كل نشاطها الاستعماري الواضح للسيطرة على شواطئ شبه الجزيرة العربية وبخاصة الخليج العربي. واستوعب أيضاً طبيعة الصلات الحميمة

التي كانت تربط ما بين بريطانية وفارس في الطرف الشرقي من هذا الخليج، وما بينها وبين سلطنة مسقط في الطرف الغربي. واستوعب مضامين وخلفية معاهدات الصلح المذكورة لصالح هيمنة بريطانية التي برزت آنذاك كأقوى قوة أوربية على المستوى العالمي. وعلى ضوء استيعابه هذا رسم مخططه في فرض سيطرته على جميع شبه جزيرة العرب، وبخاصة سواحلها الجنوبية والشرقية، والتي تعني التحكم في طريق البحر الأحمر والخليج العربي، وطبعاً لحساب مطامحه في تشكيل "دولته" العربية الواحدة القوية أو "إمبراطوريته" والتي حملت خطراً كبيراً على بريطانية وطريقها إلى الهند(٥٧).

تضمن مخطط محمد علي هذا جهوده على كل الأصعدة. فعلى الصعيد العثماني توجه إلى محاولة فك الارتباط التحالفي ما بين السلطنة العثمانية وبريطانية، محذراً هذه السلطنة من خطر مساعي حليفتها هذه في الخليج وشبه الجزيرة العربية على مصالحها والمصالح الإسلامية عموماً، من منطلق ادعائها حماية هذه المصالح وتمثيلها.

وعلى الصعيد الأوربي ومنه البريطاني توجه إلى ترسيخ تحالفه مع فرنسة، باعتبارها القوة الأوربية المنافسة والعدوة لبريطانية. هذا في الوقت نفسه الذي كان يطمئنها فيه على عدم المسّ بوجودها في الخليج، حارصاً على عدم الاصطدام معها ريثما يصل إلى مبتغاه في استقطاب تأييد جميع الحكام والمشايخ العرب في شبه الجزيرة، والذي كان هدف مساعيه على الصعيد العربي، والتي يمكننا إيجازها بالخطوات الآتية التي انطلقت من محاولة استغلال وحدة الانتماء العربي ما بين مصر وشبه الجزيرة وبقية المناطق العربية وبخاصة من قبل أولاد محمد علي، وعلى رأسهم إبراهيم المعروف كما رأينا سابقاً، بشعور الفخر بهذا الانتماء.

كان من الطبيعي أن تتعلق خطوته الأولى بتوطيد النفوذ لصالحه الخاص في

إقليم الحجاز والأماكن المقدسة فيه، فعاد قائده في عام ١٢٥٢هـ-١٨٣٦م، ليعمل على استعادة هيبة الوجود المصري، والتي اهتزت صورتها بعد التمرد المذكور لتركجة بلماز.

وكان من الطبيعي أيضاً أن تتعلق خطوته الثانية بالقوة المحلية الرئيسية ذات التأثير الفعلي وهي القوة السعودية. وبدلاً من إضاعة الوقت والجهد في حربها فإنه سعى إلى تحويلها إلى دولة حليفة وتابعة له تماماً، من خلال عمله على استلام ربيبه ـ و"دميته" حسب تعبير لوريمر(٥٨)، الأمير خالد لإمارتها في عام ١٢٣٥هـ-١٨٣٧م، ثم السعي لاستعادة نفوذها في الإحساء في عام ١٢٤٥هـ-١٨٣٧م، ولذا جعل القائد العسكري المصري خورشيد باشا مدينة عنيزة في نجد قاعدة رئيسية له يمارس فيها نشاطه الدبلوماسي المكثف في أوساط شيوخ وحكام قبائل الخليج العربي من أجل استقطابهم للانضمام والتبعية إلى التحالف المصري-السعودي، فإن حاكم الإحساء من قبله، سعد بن مطلق، قد جعل من القطيف فيها مركزاً لمنطلقه لممارسة هذا النشاط نفسه، وباسم الأمير خالد واسترجاع مجد جده. وهكذا تحولت الدولة السعودية في هذه الفترة إلى واجهة للحكم المصري لمحمد علي، يعمل من خلالها على بسط نفوذه في الخليج العربي.

ولقد نجح حاكم الإحساء سعد بن مطلق باسترجاع واحة البريمي المفتاح الرئيسي لعمان في عام ١٢٥٥هـ-١٨٣٩م محولاً إياها إلى مركز جديد لممارسة نشاطه المذكور باسم الأمير خالد. وفي العام نفسه كانت معاهدة البحرين مع خورشيد باشا والتي تضمنت تبعيتها للأمير خالد وقبولها بدفع الجزية السنوية له، مع ترحيب البحرين بالمصريين حسب تأكيد الوثائق المصرية(٥٩). وكانت العلاقة الودية لخورشيد باشا مع الكويت قد بدأت منذ مساهمة قوات أميرها جابر الصباح بتسهيل استعادة علاقات محمد علي المصرية على الإحساء في عام ١٢٥٤هـ-١٨٣٨م. أما بالنسبة لسلطان مسقط فقد استمرت علاقات محمد علي الودية به منذ أعلن تأييده السريع

للأمير خالد في صراعه ضد الأمير فيصل، وتعمقت أكثر حين وقف محمد علي إلى جانبه في خلافه مع الأمير خالد بعد أن قام هذا بتعيين سعد بن مطلق المطيري حاكماً على عمان كافة في البر والبحر، مما يعني تبعية مسقط له ويفسر بالتالي مطالبتها بالولاء ودفع الزكاة. وقد طلب محمد علي من الأمير خالد إرضاءه فوراً، مما يفسر غضب هذا الأمير وصلاته بمساعد المقيم البريطاني في البحرين من أجل محاولة تجديد علاقات الود والصداقة التي كانت بين أبيه سعود والحكومة البريطانية[٦٠].

وإن علاقات سلطان مسقط الودية هذه مع محمد علي لم تمنع استمرار تحالفه الوثيق أيضاً مع بريطانية. في اليمن لم يكتف محمد علي باحتلال تهامة في عام ١٢٥١هـ-١٨٣٥م، وإنما قام في عام ١٢٥٣هـ-١٨٣٧م، بالسيطرة على كل مناطقها باستثناء صنعاء التي بقيت بيد الزيديين.

وبالرغم من تأكيدات محمد علي على حرصه على عدم التدخل في شؤون الخليج إرضاء لبريطانية وعلى عدم المسّ بمصالحها فيه، فإن تخوفها منه كان مستمراً، وكان يزداد مع كل خطوة من خطوات مساعيه المذكورة في السيطرة على شبه جزيرة العرب، طوال فترات وجوده الثلاث خصوصاً، وفي خلق دولته العربية القوية العصرية عموماً، وتوسيع نشاطها العالمي وبخاصة التجاري. فزاد بعد أن نظم تجارة البن وحصرها بإدارة مركزية في جدة منذ عام ١٢٣٤هـ-١٨١٩م، واستقطب أصحابها بترك حرية التصدير لهم في قراره في عام ١٢٥١هـ-١٨٣٥م، والذي جدد في عام ١٢٥٣-١٨٣٧[٦١]. وزاد بعد أن أصر على نشاطه التجاري في الهند والخليج العربي والبحر الأحمر، فقام بتعيين وكلاء تجاريين في بومباي، وبعد أن أخذ بتصدير البضائع الأوربية والمصرية معاً إلى الهند، والتي بدأت بمنافسة البضائع البريطانية نفسها، وبعد أن أصدر أوامره بمنع السفن القادمة من بومباي من الصعود في البحر الأحمر شمالي جدة، وبعد أن توجه إلى إعداد أسطوله التجاري الخاص في الخليج العربي، بعد أن هيمن على معظم موانئ البحر الأحمر بحيث غدا ما يشبه

"بحيرة مصرية"[٦٢]، وبعد أن احتكر التجارة في السودان، ومنها تجارة الصمغ والعاج وجلود الحيوان[٦٣]، وبعد أن أدخل الصناعات الحديثة إلى السودان "ليتمكن السودانيون من الاعتماد على أنفسهم"[٦٤]، ومنه استفادته من الرقيق فيها في المصانع المصرية ذكوراً وإناثاً[٦٥]، وبعد أن احتكر تجارة الحرير في الشام، وبعد أن وقف الجيش المصري ضد المشروع البريطاني في تجربة الملاحة بالبواخر في نهر الفرات والتي كانت بمباركة السلطنة العثمانية فيما بين عامي ١٢٥٠هـ-١٨٣٤م/١٢٥١هـ-١٨٣٥م[٦٦].

وكان أن صعّدت بريطانية تحركها ضد محمد علي ودولته على أربعة مستويات: المستوى الأول هو عمان حيث أخذت تعمل بالتعاون مع حليفها السلطان سعيد على تأليب شيوخ بني النعيم في واحة البريمي بهدف إشعال الفتن والثورات ضد الوجود المصري، وحيث توسطت في إنهاء النزاع بين هذا السلطان وبين ابن عمه المستقل عنه بصحار لتقنعهما بضرورة اتفاقهما ضد خطر هذا الوجود. والمستوى الثاني هو استغلال معاهدة السلام العامة المعقودة بينهما وبين شيوخ الساحل العربي من أجل الضغط عليهم ودفعهم إلى كتابة تعهدات خطية "بتأييد السياسة البريطانية ضد السياسة المصرية"[٦٧]، ولم تكتف بهذا الضغط بالنسبة للبحرين، بل استغلت كالعادة خوفها من المطالبات الفارسية بها من أجل أن تدفعها إلى إلغاء اتفاقها مع خورشيد باشا في عام ١٢٥٦هـ-١٨٤٠م، ونظراً لتخوفها من إمكانية تعاطف سلطان بن صخر، القواسم، مع المصريين نتيجة لما كانوا قد قدموه له من مساعدة لاستعادة حكمه في الشارقة، فقد أضيف نص خاص به تعهد فيه صراحة بعدم إجراء علاقات أو مراسلات أو اتفاقيات مع محمد علي وأنصاره أو أية قوة أجنبية أخرى، قبل موافقة الحكومة البريطانية، وأن يعتبر حلفاء هذه الحكومة حلفاءه وأعداءها أعداءه.

والمستوى الثالث الذي نشطت فيه بريطانية ضد دولة محمد علي هو التحالف مع أعداء خطه العروبي الموحد داخل دولته نفسها، في صفوف الإقطاعيين

واليهود[٦٨]، لتشكيل عناصر "الثورة المضادة"[٦٩]، لثورته داخلياً، وليعمل على تأليب الجماهير العربية الإسلامية ضده، وبخاصة في بلاد الشام والسودان.

والمستوى الرابع هو الاحتجاج الرسمي لدى خورشيد باشا ولدى محمد علي. وإن خوفها من امتداد وجودهما المصري إلى العراق دفعها إلى تعزيز قواتها في البصرة واحتلالها لجزيرة الخرج في عام ١٢٥٤هـ-١٨٣٨م[٧٠].

أما الخوف من امتداده إلى اليمن بعد أن وصلها خبر وشوك الإمام الزيدي على الاعتراف به، وعلى فتح أبواب العاصمة صنعاء لقواته، فقد دفعها إلى الإسراع باحتلال عدن ومنع هذا الاعتراف في عام ١٢٥٥هـ-١٨٣٩م بداية، ثم إلى التخطيط السريع لإنهاء وجود محمد علي في شبه جزيرة العرب خصوصاً وللقضاء عليه وعلى دولته عموماً.

الخاتمة في الاستنفار التآمري العثماني-الأوربي ضد المحاولة النهضوية لمحمد علي:

كان احتلال عدن، من جملة ما كان، ضربة كبيرة لمطامع فرنسة التي كانت ما تزال المنافسة الرئيسية لبريطانية آنذاك، والتي لم تنسَ دور هذه ضدها، وبخاصة في خروجها من مصر وفي صدور الكثير من قرارات مؤتمر فيينا ضد مصالحها، فبقيت على عدائها لها، والذي لم يكن مانعاً في عام ١٢٤٦هـ-١٨٣٠م وعدها لها بالتخلي عن دعم محمد علي مقابل سكوتها عن احتلالها للجزائر. وكانت فرنسة على دراية تامة بنشاط منافستها السياسي لدى زعماء ومشايخ القبائل في شبه الجزيرة العربية لتثير مخاوفهم منها ولتبعدهم عن التعامل معها، ومنهم سلطان مسقط وسلطان لحج وعدن والإمام الزيدي. وكانت تدرك أيضاً غرض البريطانيين من احتلال عدن المذكور، وقد أخبر قنصلها في القاهرة محمد علي به مؤكداً أنه: "لم يكن احتكار البن

في اليمن وجعل الجزيرة العربية كلها سوقاً لبضائعهم ومصنوعاتهم فحسب، بل أنهم يهدفون أيضاً إلى السيطرة على مدخل البحر الأحمر حتى يساعدهم ذلك في المستقبل على غزو مصر وضمها إلى أملاكهم(٧١). كان تحذير فرنسة هذا لتأجيج عداء محمد علي لبريطانية، ومن منطلق التزيّ بلبوس صداقته وشده إليها أكثر فأكثر بعيداً عن غريمتها. هذا في الوقت نفسه الذي كانت فيه قد اتفقت وإياها سراً على ضرورة الحد من نفوذه، ولو أنهما قد اختلفتا حول درجة هذا الحد. ثلاثة أسباب كانت وراء تحول فرنسة نحو الاتفاق.

- السبب الأول مشاركتها والقوى الغربية جميعاً، وبخاصة بريطانية في مشاعر التخوف من مستقبل دولة محمد علي العربية النهضوية القوية الواحدة على مصالحها في الشرق والغرب، والتي كانت تتمتع بكل الإمكانيات اللازمة لاستعادة المجد والنظام العالمي العربي، وبالتالي لإسقاط النظام العالمي الغربي. وإن وجود التاريخ المشترك، وبخاصة الإسلامي، كان وما يزال يمارس تأثيره في محبة الشرق الإسلامي، الآسيوي والإفريقي، للعرب، وفي تطلعه إليهم كبديل عن الهيمنة الاستعمارية الأوربية. ولقد كانت رغبة فرنسة في الحد من توسع ونفوذ هذه الدولة دون القضاء عليها، بعكس رغبة بريطانية باعتبارها كانت تمثل زعامة النظام الغربي المهدد، والأكثر تضرراً وتخوفاً بالتالي من بقية قواه الأوربية، والتي أخذت على عاتقها استنفار التآمر العثماني-الأوربي من أجل تحقيق رغبتها هذه(٧٢).

- السبب الثاني كان تحرك المسألة الشرقية ليس لصالح طرف محمد علي ودولته العربية فقط، وإنما لصالح طرف المنافسة الرئيسية لفرنسة معاً أيضاً، أي طرف روسية في تحالفها مع النمسة. إن تهديد قوات محمد علي للآستانة في نيسان عام ١٢٤٩هـ-١٨٣٣م، بالرغم من وقوفها في كوتاهية بناء على أوامره، قد دفع السلطان العثماني محمود الثاني إلى الاستنجاد بروسية التي

أرسلت قواتها فوراً إلى البوسفور لحماية السلطنة. وإن إدراك بريطانية وفرنسة لمطامع روسية في احتلال الآستانة والسيطرة بالتالي، وحليفتها النمسة، على الدولة العثمانية كلها، وقد دفعهما إلى إقناع السلطان بقبول طلبات محمد علي، مؤقتاً، لقطع الطريق أمام روسية لتحقيق مطامعها هذه بحجة الدفاع عن السلطنة، فكان أن وقع معه كما رأينا سابقاً معاهدة كوتاهية في أيار ١٢٤٩هـ-١٨٣٣م، والتي تنازل له بموجبها عن سورية، وولى ابنه إبراهيم باشا ولاية أضنة، وأعطاه كريت وشبه جزيرة كاندية التي كلفت الباب العالي جهود عشرين سنة كي ينتزعها من البندقية. وهكذا توقف خطر محمد علي بالنسبة للدولة العثمانية آنذاك.

لكن السلطان العثماني محمود الثاني مع ذلك لم يكتف بالوقوف عند ذلك وانتظار تنفيذ الوعود البريطانية بالعمل على إزالة هذا الخطر تماماً، فكان أن دفعه خوفه وضعف دولته إلى توقيع معاهدة هنكاراسكالوسي مع روسية في صيف عام ١٢٤٩هـ-١٨٣٣م نفسه، مرتبطاً معها بموجبها بحلف دفاعي وهجومي، مقابل قبوله بإغلاق مضائق الدردنيل في وجه المراكب الغربية المسلحة، أي في وجه منافسي وأعداء روسية، ومنهم بريطانية وفرنسة، مما يعني بالنتيجة أنها قد أصبحت سيدة البوسفور والدردنيل، ويعني البداية في تحقيق مطامعها في حل المسألة الشرقية لمصالحها، لكن هذه المطامع سرعان ما ضربت من خلال التآمر العثماني-البريطاني الجديد ضدها وضد دولة محمد علي بشكل خاص، والذي أسفر عن معاهدة "بلطة ليمان" في عام ١٢٥٤هـ-١٨٣٨م، التي كانت بمثابة "الإطار الاستغلالي الجديد" للاستعمار البريطاني[٧٣]. والتي استكمل من خلالها السيطرة على الاقتصاد العربي خصوصاً والعثماني عموماً[٧٤].

وإن غضب محمد علي يفسر إرسال قواته بقيادة ابنه إبراهيم باشا في عام ١٢٥٥هـ-١٨٣٩م، لتتقدم نحو الآستانة دون مقاومة. ولقد وصل الغضب الشعبي من

هذه السلطنة التي شهدت في هذا العام موت السلطان محمود الثاني واستلام السلطان عبد المجيد، إلى درجة تحول الأسطول العثماني وانضمامه إلى جانب محمد علي(٧٥). كان هذا بمثابة الإشارة إلى السقوط النهائي والوشيك للسلطنة في قبضة محمد علي، وبالتالي تصفية المسألة الشرقية لصالح تشكيل إمبراطوريته العربية-الإسلامية وتحقيق مطامحه الدولية المذكورة، وبخاصة من حيث استعادة النظام الدولي العربي-الإسلامي، أي السيطرة على التجارة الدولية، كسوق ومراكز ومواد وأدوات، وبالتالي عودة الهيمنة الشرقية العربية-الإسلامية على الغرب وعلى نظامه وزعامته البريطانية.

وكان أن تداعت قوى هذا الغرب وهذا النظام إلى تلبية دعوة زعامته هذه إلى الاستنفار وإلى مؤتمر يناقش الأزمة والحل الجماعي لها في شباط ١٢٥٦هـ-١٨٤٠م. ولقد تعطل هذا المؤتمر بسبب الخلاف بين فرنسة التي أصرت على إعطاء سورية الطبيعية ومصر لمحمد علي بشكل وراثي، وبين بريطانية التي أصرت على حصره في حدود مصر وإعطائه عكا فقط كحل وسط يضمن قبوله وسكوت جماهيره العربية. لقد أرادت فرنسة تسوية تستطيع من خلالها تقليص نفوذ محمد علي جزئياً وبحيث يزول خطره، وعلى أن تحتفظ بصداقتها وحلفها معه ضماناً لخدمة مصالحها في المنطقة، فكان أن أصرت بريطانية على عقد المؤتمر لبقية القوى وبدونها في تموز ١٢٥٦هـ-١٨٤٠م، لتخرج بمعاهدة لندن الأولى، بينها وبين روسية النمسة. ونصت على منح محمد علي ولاية مصر وراثية وولاية عكا مدى حياته، وعلى أن يعيد المناطق الأخرى إلى الدولة العثمانية، وأن يدفع جزية سنوية للسلطان، وأن تحصل مصر على استقلالها الداخلي بشرط تحديد جيشها وأسطولها. وقد أعطت المعاهدة الحق للسلطان بسحب ولاية عكا من محمد علي إذا لم يستجب خلال عشرة أيام، وبحرية التصرف ضده إذا لم يستجب خلال العشرة أيام أخرى.

رفض محمد علي تنفيذ ما جاء في هذه المعاهدة، فكانت حربه مع العثمانيين

المدعومين من قبل قوات الحلفاء المذكورين، وبخاصة الأسطول البريطاني. وهنا برز تأثير نتيجة السبب الثالث في تحول موقف فرنسة وتخليها عن وعودها بدعم محمد علي، وهو تعهد السلطنة العثمانية وبريطانية باحترام مصالحها في المنطقة العربية، وبخاصة في سورية الطبيعية والمغرب العربي، تمثل هذا التأثير بطبيعة موقف وقوة محمد علي، فكانت خسارته في سورية هذه، ثم قراره بالانسحاب منها ومن الجزيرة العربية، على أن تبقى له مصر والسودان. وهذا ما نصت عليه معاهدة لندن الثانية، التي أسفر عنها مؤتمر لندن الذي عقد بحضور فرنسة هذه المرة في حزيران ١٢٥٧هـ-١٨٤١م، تضمنت أن مصر ولاية عثمانية ذات استقلال داخلي، ووراثية لمحمد علي الذي سمحت له بضم السودان إليه مقابل عائدات سنوية للسلطنة. وحددت عدد الجيش المصري ومنعته من القيام بإنشاء السفن الحربية إلا بموافقة السلطان. ونفذت هذه المعاهدة وانسحب محمد علي من كل المناطق التي كان قد أخذها خارج مصر والسودان. وصدر الفرمان السلطاني بمنحه مصر وراثية له ولذريته مقابل تقديمه ربع مدخولها إلى السلطنة.

وهكذا نجح التآمر البريطاني-العثماني في ضرب المحاولة التوحيدية النهضوية لمحمد علي والتي اعتبرها كثير من الباحثين، اعتماداً على التقارير والمصادر التاريخية، وعلى دراسة جماهيرها وحركتها وأهدافها، بغض النظر عن أصل زعيمها، بمثابة الثورة العربية البرجوازية العقلانية المتوجهة إلى "إحياء الدولة العربية القديمة وإرجاع دولة إسلامية عربية"(٧٦)، واعتبر أحدهم نجاح هذا التآمر في ضربها "بمثابة الجولة المضادة للحروب الصليبية التي داهمنا بها الغرب منذ قرون"(٧٧)، معتبراً سقوطها لصالح رباعي "الثورة المضادة" لدولة محمد علي ولحركة التحرر العربية عموماً، أي رباعي الغرب الأوربي الاستعماري أولاً، والاحتلال التركي المتواطئ المتخلف ثانياً، والنفوذ الإقطاعي الرجعي ثالثاً، والعمالة الصهيونية رابعاً، والتي بدأت بريطانية منذ ذلك الحين بإعدادها فعلياً لتكون الحاجز المدعم أمام أية

محاولة حقيقية مستقبلية في خلق دولة عربية قوية موحدة[٧٨].

ونظراً لأن التآمر العثماني-البريطاني كان ما بين طرف عثماني ضعيف وطرف بريطاني قوي، فقد كان من الطبيعي أن يقود نجاحه في ضرب هذه المحاولة إلى خدمة هذا الطرف القوي بالدرجة الأولى.

وإن أية مقارنة بين الفوائد والمكتسبات التي جناها كل من الطرفين تبين ضآلتها بالنسبة للدولة العثمانية مقابل أهميتها واتساعها بالنسبة لبريطانية، وكذلك خطورتها على "ديار الإسلام" التي كانت تدعي السلطنة العثمانية حمايتها، لقد انحصرت فوائد ومكتسبات هذه السلطنة في استعادتها للهيمنة الاسمية فقط على المناطق التي انسحب محمد علي منها، في سورية وبعض أقاليم شبه الجزيرة العربية.

أما فوائد ومكتسبات بريطانية فقد تمثلت بالهيمنة الفعلية على معظم سواحل شبه الجزيرة هذه أولاً، وبالسيطرة التامة على هذه السلطنة لتحركها متى وكيف تشاء، وباتجاه تغريب انتمائها وتخليها عن انتمائها الشرقي الإسلامي ثانياً، والذي نعيش حتى اليوم بعض مظاهره الخطيرة "المعاهدة التركية-الإسرائيلية العسكرية"، والذي منه تواطوءها السابق حتى بعد نهاية دولة محمد علي العربية ضد المصالح العربية والإسلامية ككل لحساب خدمة وتعزيز مصالح زعامة وقوى النظام الرأسمالي الاستعماري وسكوتها عن استكمال هذه الزعامة والقوى لاحتلال الكثير من البلدان العربية، ومنه احتلال بريطانية لمصر بعد حين من الزمن عام ١٨٨٢، وكذلك سكوتها عن الاستيطان الصهيوني في فلسطين[٧٩].

أما بروز أخطر المكتسبات لبريطانية فقد كانت معاهدة بلطة ليمان المذكورة باعتبارها "أولى حلقات التطبيق العملي للثورة المضادة"[٨٠]، والتي لم تدمر الاقتصاد العربي فقط، وإنما كامل الاقتصاد العثماني كما ذكرنا سابقاً، ولصالح رأس المال البريطاني وقواه الاستعمارية، مما كان ينفي عن السلطنة العثمانية وجود أية غيرة

لديها، حتى الغيرة الوطنية لمصالح بلادها التركية، والملفت للانتباه في هذه المعاهدة هو أن هذه السلطنة العثمانية قد قدمتها لبريطانية ثم لفرنسة وغيرها من القوى الأوربية الأخرى، كثمن لأمر هو تحصيل حاصل، وهو قضاؤها على الدولة العربية لمحمد علي، والذي كانت ستقوم به الضرورة، بوجود هذه المعاهدة أو بغير وجودها تحت ضغط أسبابها ومصالحها الخاصة المذكورة سابقاً.

وبانتهاء هذه المحاولة التحررية النهضوية لمحمد علي، والتي طبعت العصر بطابعها، بحيث غدا بالنسبة لكثير من الباحثين "عصر محمد علي"[٨١]، انتهى فصل آخر من فصول المسألة الشرقية "العربية"، ورأينا مقدار صلته الوثيقة بمضمون هذه المسألة العام، أي بالعلاقات بين الشرق والغرب في بعدها التاريخي المستمر، والذي شهد سيطرة النظام العالمي العربي القديم والإسلامي حتى الأعوام الأخيرة من القرن التاسع (هـ) – الخامس عشر (م)، وشهد مسيرة التقدم العربي حتى القرن الثاني عشر–الثامن عشر، أي حدث الثورة الصناعية التقنية في الغرب، والتي حملت نظامه الرأسمالي الليبرالي العالمي مشعل التقدم منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا في ظل زعامته الأمريكية ونظامها الذي تدعوه جديداً. ولم يكن الاستنفار التآمري لهذا النظام في ظل زعامته البريطانية السابقة، ضد الدولة العربية القوية العصرية لمحمد علي، وضد أية محاولة في خلق هذه الدولة كما رأينا، سوى نتاج الخوف الغربي من إمكانية عودة النظام العالمي العربي الذي كان نظام الإعمار الحضاري الإنساني الحقيقي[٨٢]. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة، في ظروف تصاعد هذا الاستنفار التآمري الغربي اليوم ضد الوطن العربي: هل غاب هذا الخوف أم ما زال حاضراً برغم كل قوة وتقدم الغرب؟

هوامش البحث

١- ليلى الصباغ، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، مطبعة ابن حيان، دمشق ١٩٨١-١٩٨٢، ص٢٣٩-٢٤٣.

٢- عبد الفتاح عاشور، **تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٦، ص١١.

٣- انظر لاحقاً.

٤- يؤكد د. سلطان محيسن، وهو المدير العام لمديرية المتاحف والآثار في سورية، على أن هذه الحقيقة لا يرفضها "سوى من يصعب عليه أن يكون أصله من المشرق العربي القديم مدفوعاً باعتبارات عنصرية لا تمت إلى جوهر البحث العلمي النزيه بصلة"، (**عصور ما قبل التاريخ**، دار المستقبل، دمشق ١٩٨٦-١٩٨٧، ص٦١). وبالنسبة لعروبة أقوامه فقد أكدتها جميع الدراسات الموضوعية الأجنبية والعربية، كمؤلفات الطبري والمسعودي وجواد علي وشاكر مصطفى وطيب التيزيني وأحمد داوود وكذلك مشروع كتابه لجنة تاريخ العرب الخ.... وذلك لصالح سقوط النظرية السامية- الحامية- الآرية (اليافثية أو الهندوأوربية)

5- Cf. Pierre ROSSI: **La Cité d'isis L'histoire vraie des Arabes**, Paris, 1976.

وراجع أيضاً على سبيل المثال: أحمد داوود، **تاريخ سورية الحضاري القديم**: المركز، دار المستقبل، دمشق ١٩٩٤.

٦- كانت تختلف طبيعة وبنية هذه البرجوازية ونظامها المهيمن حسب اختلاف

طبيعة المرحلة التاريخية. راجع كتابنا: **المتغيرات والنظام العالمي الجديد وسورية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٩٥، ص١٧-٦٠.

٧- ول. ديورانت، **قصة الحضارة**، المجلد الأول، الجزء الثاني، ترجمة محمد بدران، جامعة الدول العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص٩-١٠.

٨- جايمس هنري بريستد، **العصور القديمة**، ترجمة داوود قربان، مؤسسة عز الدين، بيروت، ١٩٨٣، ص٣٨.

٩- **المرجع نفسه** ككل، وبخاصة ص٦٦٣-٦٧٠.

10- Cf. Rossi, **Op. Cit.**

وانظر داوود، **المرجع السابق**.

١١- **المرجع نفسه**.

١٢- بريستد، **المرجع السابق**، ص٦٤٧ وما يتبع.

١٣- بريستد، **المرجع السابق**، ص٦٤٧ وما يتبع.

١٤- هي أوربة بنت أجينور ملك صور الفينيقي، وأصل هذه التسمية أمر مثبت ومتفق عليه، وانظر: بالنسبة للأصول الحضارية العربية لحضارة العرب: Roosi, **Op.Cit.** وأيضاً: غوستاف لوبون: **حضارة العرب** ترجمة عادل زعيتر ١٩٦٩.

١٥- خليل أحمد خليل، "**الخيار الوحدوي العربي في ظل النظام الدولي الجديد**" (مجلة الوحدة، الرباط، العدد ٩٠، آذار ١٩٩٢، ص٨-١٥)، ص١٢.

١٦- المصادر العربية تعبر على تسميتها بحروف الفرنجة، بينما تستخدم كثير من المراجع العربية التسمية الغربية لها أي "الصليبية" وهذا خطأ بيّن.

١٧- راجع لوبون، **المرجع السابق**، وكذلك داوود، **المرجع السابق**، و: Rossi, **Op. Cit.**

١٨- الصباغ، **المرجع السابق**، ص٢٤٢-٢٤٣.

١٩- لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة دار التقدم، موسكو، ١٩٧١، ص٢١-٢٢. (١٩مكرر) **المرجع نفسه**، ص٢٢. وراجع لوبون، **المرجع السابق**.

٢٠- نجاح محمد، **المصدر السابق**، ص٢٣-٢٧. (٢٠ مكرر) أكدت ذلك كل الدراسات الجديدة الموضوعية، انظر على سبيل المثال Rossi, **Op. Cit**.

٢١- عبد الكريم غرايبه، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية، بيروت ١٩٨٤، ص٢٥. (٢١ مكرر) عبد الكريم رافق، **المشرق العربي في العهد العثماني**، دمشق ١٩٨٩، ص٢٤٨.

٢٢- كارل ماركس، وف. انجلر، **المؤلفات الكاملة**، المجلد ٩، ص٢٠٢ (الطبعة الروسية).

حول كل ما يخص المحاولة الوهابية-السعودية، راجع بشكل خاص: عثمان بن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، المطبعة السلفية بمكة، ١٣٤٩هـ، وحسين بن غنام، **تاريخ نجد**، تحقيق ناصر الدين الأسد، القاهرة ١٩٦١، ومؤلفات محمد بن عبد الوهاب، وفاسيليسيف، **تاريخ العربية السعودية**، ترجمة دار التقدم، موسكو ١٩٨٦، ومؤلفات منير العجلاني بهذا الشأن وكذلك عبد الرحمن عبد الرحيم وأحمد زيني دحلان، خلاصة: **الكلام في بيان أمراء البيت الحرام**، مصر ١٣٠٥هـ، **ولمع الشهاب، لمؤلف مجهول**، تحقيق أحمد مصطفى أبو حاكمة، بيروت ١٩٦٧، وبالنسبة لمحاولة محمد علي راجع

بشكل خاص: وثائق عابدين في دار الوثائق القوميـة فـي القـاهرة، وعبـد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، دار الجيل، بـيروت، وعبد الرحمن الرافعي، **عصر محمد علي**، القاهرة ١٩٣٠ ومحمـد عمـارة، **العروبة في العصر الحديث**، دار الوحدة، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٨١، و:

- H. Dodwelc: **The Founder of Modern Egypt**, England, 1967.
- F. Mengin: **Histoire de l'Egypte sous le Gouvernement de Mohammad Aly**, Paris, 1823.

ومن أجل وجهة النظر البريطانية في المحاولتين راجع ج.ج. لوريمـر، **دليل الخليج**، ترجمة ديوان حاكم قطر، الدوحة ١٩٦٧، القسـم التـاريخي، و: **Selection From the Records of Bombay**.

٢٣- مكرر، أحمد طربين، **تاريخ المشرق العربي المعـاصر**، مطبعـة طربيـن، دمشق ١٩٨١-١٩٨٢، ص١٠٨.

٢٤- رافق، **المرجع السابق**، ص٢٤٨.

٢٥- لوريمر، **المرجع السابق**، الجزء الثالث، ص١٥٧٣.

٢٦- مؤلف مجهول، "**رسالة في تراجم آل سعود**"، مركز البحث العلمي وإحيـاء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، رقم المخطوطة ١٤٦٨، تاريخ.

٢٧- انظر إحدى هذه الرسائل للوالي سليمان الكبير فـي : Hatt-I, Humayun, no. 3765-Traihi 10-11-1216.

٢٨- قدري قلعجي، **الخليج العربـي**، دار الكـاتب العربـي، بـيروت، ١٩٦٥، ص٤٠٨.

٢٩- راجع محمد عمارة، **المرجع السابق**، ص ٥-١٩٨. وفاسيليسيف، **المرجـع**

السابق، ٩٠-١٦٦.

٣٠- طربين، **المرجع السابق**، ص٨٥.

٣١- راجع عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، **بريطانية وإمارات الساحل العماني**، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٨، ص١٣٩-١٤٤، و:

- Historical Sketch of the Joasmee Tribes of Arabs (Selections from the Records of Bombay, XXIV, P.352)

- أما بالنسبة لتأثير الوهابية الإسلامي الواسع والذي امتد إلى الهند فانظر منير العجلاني: **تاريخ البلاد العربية السعودية، وعهد سعود الكبير**، الجزء الأول، القسم الثالث، ص٤٧-٥٤.

٣٢- **المرجع نفسه**، ص٢٣-٢٩.

٣٣- ٢محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث**، دمشق، ١٩٦٩، ص١٦٦.

٣٤- صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، مكتبة الأنجلو- المصرية ١٩٧٤، ص٦٠.

٣٥- ٣٥- راجع جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٧٢، وراجع مؤلفنا، نجاح محمد **تاريخ شبه الجزيرة العرب الحديث**، منشورات جامعة دمشق ١٩٩٥-١٩٩٦، ص١٨٦-١٨٧.

٣٦- ٣٦- راجع عبد الغني إبراهيم، **المرجع السابق**، وكذلك:

- **Risk and Progress of the Arab Tribes of the Persian Gulf** (Selection from the Records of Bombay, XXIV P. 213).

37- Cf. C.U. Atchison: **Collection of Treaties**, 1892-1909, Calcutta,

Vol. XI, p.198.

وراجع قاسم، **المرجع السابق**، ص ٢٩٣-٣٥٦.

٣٨- هذا ما تدل عليه إحدى رسالات واليها في بغداد سليمان بك الكبير: Hatt-I, Humayun, no. 3765-Traihi 10-11-1216.

٣٩- راجع **المرجع نفسه**.

٤٠- العجلاني، **المرجع السابق**، ص٩٤.

٤١- **المرجع نفسه**، ص٩٤-٩٥، وطربين، **المرجع نفسه**، ص٨٥.

42- Hatt-I, Humayun, no. 3848-Traihi 17-7-1220.

٤٣- راجع الجبرتي، **الجزء السابع**،ص٣٨٥، والعجلاني، **المرجع السابق**، ص٣٤٠، وعمارة، **المرجع السابق**، ص١٤٥-١٤٧.

٤٤- لقد ادعت محاربة القرصنة والرق لأغراض سياسية بحتة، لضرب القوتين وليس لأغراض إنسانية وهي التي كانت من أكبر تجار الرقيق في العالم، انظر: W. GOODELL: **Slavery and anti-Slavery**, London, 1985, P.6.

٤٥- انظر نجاح محمد، **تاريخ شبه جزيرة العرب الحديث، المعطيات السابقة نفسها**، ص ١٧١ و٢٠٠- ٢٠٤).

٤٦- عمارة، **المرجع السابق**، ص ١٤٥-١٤٧، وانظر يوسف جميل نعيسة، **مجاضرات في التاريخ العربي المعاصر**، مطبعة الدواودي، دمشق ١٩٨٤-١٩٨٥، ص٢٥-٢٧.

٤٧- لوريمر، **المصدر السابق**، الجزء الثاني، ص١٠١٠-١٠١٢.

٤٨- راجع نجاح محمد، **تاريخ جزيرة العرب الحديث المعطيات السابقة نفسها**، ص١١٨-١٢١ و١٩٥-١٩٦، وجمال زكريا قاسم، **بوسعيد في عمان وشرقي أفريقية**، القاهرة ١٩٦٧، وفضلو حوراني، **الملاحة العربية في المحيط الهندي**، القاهرة، ومحمد عدنان مراد، **تاريخ عمان**، "التي عقدت في أيلول ١٩٩٤ في مسقط وذلك في أعداد صحيفة "عمان"، تاريخ ٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ أيلول ١٤١٥-١٩٩٤.

٤٨ - بونداررفسكي، "التي عقدت في أيلول ١٩٩٤ في مسقط وذلك في أعداد صحيفة "**عمان**"، تاريخ ٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ أيلول ١٤١٥-١٩٩٤.

(٤٨ مكرر)- بونداررفسكي، **الغرب ضد العلم الإسلامي**، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٥، ص ٦٤-٦٥.

٤٩- قلعجي، **الخليج العربي...**، ص٤١٠.

٥٠- **المرجع نفسه.**

نجاح محمد، **تاريخ جزيرة العرب الحديث المعطيات السابقة نفسها**، ص١١٨-١٢١وص ٢٣١-٢٣٣، وقاسم **الخليج العربي**...ص٣٢٣-٣٢٥.

٥١- راجع **مخطوطات دار الوثائق المثرية، محفظة رقم ٨، وثيقة رقم ١٧**، تاريخ ٦ ذي القعدة ١٢٣٧هـ، ترجمة التقرير الرسمي المعطى من طرق الدولة العلية إلى سفير إنكلترة في الآستانة.

٥٢- سنت جون فيلبي، **تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية**، ترجمة عمر الديسراوي مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٤، ص٢٤٥.

٥٣- فاسيليسيف، **المرجع السابق**، ص ١٩٧.

54- A. J. Wilson, **The Persian Gulf**, Oxford, 1928, P. 198.

٥٥- راجع عبد الحميد البطريق، **من تاريخ اليمن الحديث**، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٦٩، ص٦٢-٧٠.

56- Harford L. Hoskins: **British Routes to India**, London, 1928, p. 269.

٥٧- لوريمر، **المصدر السابق**، الجزء الثالث، ص١٣٠٤ و١٦٣٨.

٥٨- كان هذا الترحيب حسب الوثائق المصرية أملاً في التخلص من خطر الإنكليز وفارس وسلطان مسقط (**وثائق عابدين، محافظ الحجاز ١٢٥٤هـ، محفظة رقم ٢٦٧ ومرفق لها رقم ١٣٧ حمراء**) وتؤكد بعض الوثائق الإنكليزية هذا الترحيب بينما تنفيه أخرى (انظر وثائق عابدين، الوثائق المنقولة عن وزارة الخارجية البريطانية، محفظة رقم ١٢).

٥٩- لوريمر، **المصدر السابق**، الجزء الثالث، ص ١٦٤٨.

٦٠- انظر **مضبطة مجلس جدة بتاريخ ١٩ محرم ١٢٥٤**، في دار الوثائق بعابدين، وثيقة رقم ٣٣ محفظة ٢٦٤.

٦١- عمر سالم بابكور، "**سياسة حكام مصر تجاه تجارة الرقيق**" ، (مجلة المؤرخ العربي، اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة، العدد /٥/، مجلد ١ ١٩٩٧، ص٤٦٩-٥٢٨)، ص٤٨٢.

٦٢- **الوقائع المصرية عدد ٣٨٨**، ٣ محرم ١٢٤٨.

٦٣- **دفتر ٢٦ معية تركي مكاتبة رقم** ١٠٠ تاريخ ٢٩ رجب ١٢٤٢ (دار الوثائق القومية، القاهرة).

٦٤- **دفتر ١٠ معية تركي مكاتبة رقم ٥٤١** تاريخ ٨ شعبان ١٢٣٧ (دار الوثائق القومية، القاهرة).

٦٥- عمارة، **المرجع السابق**، ص١٦٢.

٦٦- لوريمر، **المصدر السابق**، الجزء الثالث، ص١٦٤٢-١٦٤٣، و:

- Cf. B. KELLY: **Britain and the Persian Gulf, 1795-1880, Oxford C. Press**, 1968, Pp. 290-342.

٦٧- انظر عمارة، **المرجع السابق**، ص ١٨٠-١٨٣.

٦٨- انظر لاحقاً.

٦٩- جمال زكريا قاسم، **دراسة لتاريخ الإمارات العربية**، (١٨٤٠-١٩١٤)، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٧٤، ص٦٦.

٧٠- انظر البطريق، **المرجع السابق**، ص٩٥.

٧١- لوريمر، **المصدر السابق**، الجزء الثالث، ص١٦٤٠ وما يتبع.

٧٢- انظر عمارة، **المرجع السابق**، ص١٧٦-١٧٩.

٧٣- طربين، **المرجع السابق**، ص٢٧١.

٧٤- لوريمر، **المصدر السابق**، الجزء الثالث، ص١٦٤٠.

٧٥- كل الدراسات والتقارير تؤكد ذلك، انظر على سبيل المثال عمارة، **المرجع السابق**، ص١٥٦-١٦١، وانظر الرافعي، **المرجع السابق**.

٧٦- **المرجع نفسه**، ص١٧٩.

٧٧- **المرجع نفسه**، ص ١٧١-١٩٨.

٧٨- وهنا تبدو الحقيقة صارخة من المقارنة بين القرارات السلطانية "المعلنة" وبين التسارع في الحركة المستمرة لهذا الاستيطان، وليكن المرجع هنا مؤلف ذو انتماء عثماني وهو أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الأزهر،، عبد

العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، جامعة القاهرة ١٩٨٠، الجزء الثاني، ص٩٧٣-١٠٠٢.

٧٩- عمارة، **المرجع السابق**، ص ١٧٦-١٧٩.

٨٠- راجع الرافعي، **المرجع السابق**، (العنوان) وغرايبه، المرجع السابق، ص٨.

٨١- انظر بحثنا، نجاح محمد، "**النظام العالمي: الماهية والصيرورة**" (مجلة المعرفة، دمشق، العدد ٣٧٤ تشرين الثاني ١٩٩٤، ص ٦٩-٩٤، وللمؤلفة نفسها، **المتغيرات والنظام العالمي وسورية المعطيات السابقة نفسها...**).